الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

# أهمية تحليل المخاطر في إجراءات عمل محافظ الحسابات

## - دراسة حالة

من إعداد:

- فكرون عصام الدين
- عيشاوي علي

تحت إشراف:

الدكتور عريوة محاد

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| محمودي مليك | أستاذ محاضر أ | المسيلة | رئيسا |
| عريوة محاد | أستاذ محاضر أ | المسيلة | مشرفا ومقررا |
| عفيصة عبد الرحمان | أستاذ محاضر ب | المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية : 2019-2020

# شكروتقدير

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني بعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع الا ان اتوجه بجزيل الشكر إلى:

من رفعت يدي فلم يخب رجائي، الى الذي سألته فأجاب دعائي إليك يا الله كل الشكر

لقوله تعالى: «**ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك وأدخلني في عبادك الصالحين**»

**سورة النمل الآية 91**

وجب علينا التوجه بالشكر العميق الى الاستاذ المشرف " **عريوة محاد** "

على تفضله الاشراف على هدا البحث، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة في تسييره وتيسيره، وعلى تشجيعاته من اجل اتمامه وتمامه

والى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما اتقدم بفائق الشكر والتقدير الى كل عمال وموظفي مؤسسة بريماتيك بالمسيلة

وفي الأخير وجب علي أن اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد

# إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

**" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَنِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين" الآية 19 سورة النمل**

نهدي ثمرة هذا الجهدإلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل الأصدقاء كل باسمه، وإلى كل زملائي وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

# فهرس المحتويات

| فهرس المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| **الشكر** | **I** |
| **الإهداء** | **II** |
| **فهرس المحتويات** | **III** |
| **قائمة الجداول والأشكال** | **IV** |
| **مقدمة** | **أ-هـ** |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات** | |
| **تمهيد** | **07** |
| **المبحث الأول: ماهية التدقيق.** | **08** |
| المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق. | **08** |
| المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته. | **10** |
| المطلب الثالث: أهداف وأنواع التدقيق. | **11** |
| **المبحث الثاني: مهنة محافظ حسابات** | **15** |
| المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة | **15** |
| المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات. | **16** |
| المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات | **21** |
| **المبحث الثالث: المخاطر المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات** | **24** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مفهوم مخاطر التدقيق | 24 |
| المطلب الثاني: مخاطر التدقيق من حيث مصدرها | 25 |
| المطلب الثالث: مخاطر التدقيق من حيث مضمونها | 26 |
| **المبحث الرابع: إجراءات عمل محافظ الحسابات** | 30 |
| المطلب الأول: التخطيط لعملية التدقيق. | 30 |
| المطلب الثاني: جمع أدلة الإثبات. | 35 |
| المطلب الثالث: إعداد التقارير المالية وأنواعها | 40 |
| **خلاصة الفصل** | 43 |
| **الفصل الثاني: تطبيق ميداني لمنهجية تحليل المخاطر (عمل محافظ الحسابات)** | |
| **تمهيد** | 45 |
| **المبحث الأول: التعرف على المؤسسة محل الدراسة** | 46 |
| المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة | 46 |
| المطلب الثاني: أهداف المؤسسة | 46 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة | 47 |
| **المبحث الثاني: تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر في شركة بريماتك** | 49 |
| المطلب الأول: تحديد المصالح المرتبطة بإجراءات التدقيق | 49 |
| المطلب الثاني: تحديد المخاطر داخل الشركة | 50 |
| المطلب الثالث: تحديد الحسابات الأساسية (الكبيرة) | 52 |
| **المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية** | 54 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: نتائج الدراسة على المخزونات | **54** |
| المطلب الثاني: نتائج الدراسة على الزبائن | **55** |
| المطلب الثالث: نتائج الدراسة على المبيعات وعلى الخزينة | **55** |
| **المبحث الرابع: تأثير نتائج تقييم المخاطر على مراجعة الحسابات** | **56** |
| المطلب الأول: الأثر على استراتيجية التدقيق | **56** |
| المطلب الثاني: الأثر على أعمال مراقبة الحسابات | **57** |
| المطلب الثالث: الأثر على رأي محافظ الحسابات | **58** |
| **خلاصة الفصل** | **60** |
| **خاتمة** | **62** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **66** |
| **الملاحق** | **–** |

## قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يمثل مصفوفة عناصر التدقيق | 29 |
| 02 | يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب الصندوق وحساب البنك | 57 |
| 03 | يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب المخزونات | 57 |
| 04 | يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب الزبائن | 58 |
| 05 | يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب المبيعات | 59 |
| 06 | يوضح النتيجة النهائية لعملية التدقيق (الفرق الغير مصرح به) | 59 |


## قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريماتيك | 48 |
| 02 | يمثل الإجراءات المتبعة لمهنة التدقيق | 62 |

# المقدمة العامة

**مقدمة:**

تشغل عملية التدقيق مكانة مهمة في مجال البحث والدراسات الاقتصادية المالية منها والمحاسبية، وذلك لما لها من أهمية في تجسيد المتابعة والتدقيق والتقييم للمعاملات المالية والمحاسبية على مستوى المؤسسات سواء الخاص كان في القطاع الخاص أو القطاع العام، ويتضح ذلك أكثر عند قراءتنا لمحتوى مراحل التدقيق التي تعرف على أنها " العمل الانتقادي لما قام به المحاسب"، إذ يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب؛ حيث يقوم المدقق بإتباع عدة إجراءات تتمثل في مجموعة من الخطوات التي يحددها المدقق مسبقا في صورة برنامج تدقيق، وتخضع مهنة التدقيق إلى الالتزام بتطبيق معايير مقبولة عموما ومنظمات مهنية مختصة لضمان تحقيق الهدف الرئيسي لعملية التدقيق والمتمثل في لإبداء رأي حول القوائم المالية عن طريق إصدار تقرير في نهاية السنة.

فقد تصاعدت أهمية القوائم المالية المنشورة في عصرنا وأصبحت المصدر الأول للمعلومات المالية بالنسبة لمختلف الأطراف المستخدمين لهذه القوائم، وتصاعد في الوقت ذاته وتيرة الأخطاء والغش في البيانات المالية أو في الإجراءات العملية لمحافظ الحسابات.

**أولا: طرح إشكالية الدراسة**

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما أهمية تحليل المخاطر في إجراءات عمل محافظ الحسابات؟

وبالتالي فانطلاقا من رأي المدقق حول القوائم المالية؛ نتكلم عن مصطلح جديد والذي يتمثل في مخاطر التدقيق والتي يقصد به احتمال إبداء المدقق لرأي غير سليم في القوائم المالية، وذلك بسبب فشله في اكتشاف الأخطاء الموجودة في تلك القوائم المالية، وهو احتمال إبداء المدقق لرأي سليم في قوائم مالية تحتوي على تعريفات هامة وجوهرية.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هو مفهوم مهنة محافظ الحسابات؟
- فيما تتمثل المخاطر المرتبطة بالمهنة؟
- ماهي الإجراءات المتبعة بعمل محافظ الحسابات؟

**ثانيا: فرضيات البحث**

من خلال التساؤلات الفرعية السابقة نفترض ما يلي:

- مهنة محافظ الحسابات تتمثل في عملية فحص دقيق لمحاسبة المؤسسات (دفاتر، سجلات....إلخ)، من أجل إبداء رأي فني محايد حول مدى مصداقية القوائم المالية.
- الإجراءات المتبعة بعمل محافظ الحسابات هي تلك الاعمال و العمليات التي يقوم بها محافظ الحسابات من اجل الوصول الى النتائج المسطرة و المحددة قبل بدايته للمهمة.
- المخاطر المرتبطة بالمهنة تتمثل في فحص ومراجعة الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

**ثالثا: أهمية الموضوع**

تبرز اهمية البحث في الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في عملية التدقيق من بدايتها إلى تقريرها النهائي وخلال مراحل التدقيق يتم إحصاء الأخطار من أجل معرفة أثرها على عملية التدقيق.

**رابعا: أهداف الدراسة**

يهدف هذا الموضوع إلى:

- التعرف على واقع مهنة التدقيق وكذلك تطورها التاريخي وأهميتها.
- التعرف على الشخص المزاول لمهنة محافظ الحسابات واهميتها؛ وكذلك إجراءات أو طرق العمل بها من اجل الوصول إلى المرحلة النهائية.
- فهم المخاطر المرتبطة بالمهنة وأنواعها وكيفية التفريق بينهما وكذلك من اجل حصرها وكيفية تجنبها لاحقا.
- إظهار كيفية القيام بعملية التدقيق من ناحيتها التطبيقية والمنهجية المتبعة في إجراءات عمل التدقيق والوقوف على أهم الصعوبات للمخاطر.
- العمل على معرفة أوجه القصور للحصول على تقرير ذا كفاءة في ظل مخاطر التدقيق.

**خامسا: أسباب اختيار الموضوع**

تعود هذه الاسباب إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية منها:

- ارتباط الموضوع ارتباط وثيق بالتخصص المدروس.

- باعتبار الموضوع موضوع جديد.
- الرغبة والميول الشخصي لاهتمام بالبحث في ميدان التدقيق.
- فتح أفاق جديدة للبحث في مجال التدقيق.
- فتح المجال أمام الباحثين للبحث والتطبيق في مجال التدقيق.

**سادسا: الدراسات السابقة**

من أهم الدراسات العلمية المرتبطة بالبحث التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

**1.** دراسة أبو بكر عميروش تحت عنوان: دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلي لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا "سطيف"، المقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية سنة 2011، تمحورت الإشكالية الرئيسية للبحث في: ما هو دور المدقق الخارجي في تقييم خطر الرقابة وتحسين نظام الرقابة الداخلية لدورة المخزون داخل المؤسسة، ولقد كانت أبرز النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- أن مستوى خطر الرقابة الداخلية يرتبط بشكل طردي مع طبيعة نظام الرقابة الداخلية.
- يرتبط عنصر تقدير المخاطر في الأهمية إذ أن هذا العنصر يرتبط بعملية تحديد مدى وطبيعة الإثبات المطلوب في عملية التدقيق.

**2.** دراسة إبراهيم منانة تحت عنوان: دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي، مذكرو مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: التدقيق المحاسبي سنة 2015.

**مقاربة بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة**

مايمكن أن نشير اليه في هذا الصدد أن الموضوع الذي تناولناه موضوع حديث مرتبط بحداثة الإجراءات المتبعة في بحثه وكذلك نقص الدراسات السابقة التي تقترب الى حد كبير بوضوع و اهداف دراستنا ومن أهم ما أضافته دراستنا نذكر مايلي.

- تختلف المنهجية المتبعة في تحديد المخاطر المرتبطة بالتدقيق من مؤسسة الى مؤسسة وكذلك في الكشف عنها من قبل محافظ الحسابات
- وجود مخاطر تسمى بمخاطر عدم الاكتشاف وهي بمثابة المخاطر الغير مربية أي لا يمكن حصرها .

- حتى نقول انا الشخص المسؤل عن عملية التدقيق هوا الشخص المناسب يجيب انا يتحرى من جميع المخاطر حتي وان كانت مخاطر عدم الاكتشاف .

**سابعا: حدود الدراسة**

**أ- الحدود المكانية:**

- مكتب محافظ الحسابات؛
- شركة ذات مسؤولية محدودة.

**ب- الحدود الزمنية:**

- من سنة 2020/02 إلى غاية 2020/06.

**ثامنا: منهج الدراسة**

للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بكل من التدقيق ومحافظ الحسابات هذا من ناحية الجانب التصوري.

أما فيما يتعلق الجزء التطبيقي أو العملي فاعتمدنا على منهج دراسة الحالة لاعتباره منهج مناسب لهذه الدراسة وذلك بالاعتماد على:

- الزيارات والملاحظات الميدانية؛
- المقابلات الشخصية والمواقع الإلكترونية.

**تاسعا: صعوبات البحث**

بالنسبة للجانب النظري لم تواجهنا صعوبات كثيرة وهذا راجع إلى توفر المراجع وكذلك بعض المواقع الإلكترونية، أما في الجانب التطبيقي فتمثلت في:

- عدم التمكن من إجراء متابعة ومراقبة حيادية لمدى مطابقة التسجيلات المحاسبية مع المستندات المحاسبية بسبب الانشغال الدائم لوظيفة المحاسبية، مع ضرورة الاستعانة بجهاز الإعلام الآلي الخاص بمكتب محافظ الحسابات.
- الحدود الزمنية للبحث جاءت في وقت أين يصعب إيجاد مؤسسة أقفلت حساباتها للسنة المالية الحالية لإجراء الجانب العلمي التطبيقين، حيث تم الاعتماد على السنوات السابقة.
- التأخير والتأجيل في المواعيد من طرف موظفي المؤسسة عند إجراء الزيارات بسبب الأزمة العالمية للوباء Covid 19.

**عاشرا: هيكل الدراسة**

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية وتحقيق الأهداف المرجوة من البحث قمنا بتقسيم محتوى الموضوع إلى فصلين؛ فصل يعالج الجانب النظري للموضوع بحيث قمنا في المبحث الأول من الفصل الأول بالتعرف على التدقيق من تاريخه وأبرز ما يتعلق به، أما المبحث الثاني فتم التعرف فيه على مهنة محافظ الحسابات بمختلف جوانبها القانونية وفيما يخص المبحث الثالث والربع فتم تخصيصها على المخاطر المرتبطة بالمهنة ومفهومها وكذلك أصنافها المتغيرة وإجراءات عمل محافظ الحسابات بالبدء بعملية التخطيط للتدقيق إلى آخر مرحلة في إعداد والتقارير.

أما بالنسبة للفصل الثاني من الموضوع وخصصناه للجانب العملي؛ حيث قمنا بتتبع عمل محافظ الحسابات في المؤسسة؛ حيث تم تخصيص المبحث الأول للمؤسسة أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للجهة المقصودة محل الدراسة، وكذلك الأخطار الواقعة في الحسابات المدروسة ويليه نتائج الدراسة على الحسابات الرتيبة، وفي الأخير أثر هذه النتائج على التدقيق.

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

**تمهيد:**

شهدت السنوات الأخيرة تطور وتوسع للأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى إعادة النظر في مهنة محافظ الحسابات وذلك بما يتماشى مع هذا التطور الحاصل، وقبل التطرق لهذه المهنة لابد من معرفة التطور التاريخي الحاصل على مهنة التدقيق

فالحصول على معلومات مالية صحيحة وصادقة يقوم بتأكيدها مدقق خارجي بإعتباره الشخص المدرب والمؤهل علميا لفحص القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

**نظرا لأهمية هذه الأخيرة تتم تقسييم هذا الفصل إلى أربع مباحث الآتية الذكر:**

**المبحث الأول:** ماهية التدقيق.

**المبحث الثاني:** مهنة محافظ الحسابات.

**المبحث الثالث:** المخاطر المرتبطة بمهنة مخافظ الحسابات.

**المبحث الرابع:** إجراءات عمل محافظ الحسابات.

## المبحث الأول: ماهية التدقيق.

قبل التطرق لمحافظ الحسابات لا بد أن نبين ونعرف أهم مراحل تطور التدقيق وماهي مختلف تعاريفه، وكذا أهمية وأهداف التدقيق ومختلف أنواعه لمحاولة أن تكون نظرتنا كاملة لكل ما يتعلق بمحافظ الحسابات.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، بحيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

وهكذا نجد أن كلمة التدقيق "auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية "audire" ومعناها "يستمع".[1]

ومراحل التطور التاريخي للتدقيق نسرده كما يلي:[2]

**1- الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500:** في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية وخصوصا العائلات المالكة، وكان التدقيق غير معروف ويستعاض عنها بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بها نفس العمليات، وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك للتأكد من عدم وجود أي خطأ بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة، وفي تلك الفترة كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي، وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخي هو توخي الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.

كما أنه في عهد الإمبراطورية الرومانية كانت الدفاتر المحاسبية تتلى على مسمع من الحاكم وبحضور مستشاريه وذلك للوقوف على ممتلكات، ولمنع أو اكتشاف أي تصرفات غير مسؤولة من قبل القيمين على تلك الممتلكات وحفظة الحسابات، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وانقسام إيطاليا إلى دويلات، ظهرت الحاجة لعملية التدقيق وخصوصا بعد نمو المدن الإيطالية والتي كانت تشتهر بالتجارة مثل فلورنسا وجنوا وفينيسيا، حيث تم استخدام المدققين لأول مرة في تدقيق العمليات المسجلة بالدفاتر والخاصة بالبضائع التي يجلبها التجار من

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2001، ص17.

[2] ادريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1996، ص ص 14-17.

وراء البحار على ظهور السفن التجارية، وفي هذه الحقبة أيضا كان الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو اكتشاف الغش في الحسابات.

**2- الفترة من 1500 حتى 1850:** في هذه الفترة لم يكن هناك تغير يذكر في أهداف التدقيق يميزها عن الفترة التي سبقتها، ففي هذه الفترة كانت أهداف التدقيق لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتزوير، كما أن عملية التدقيق كانت تفصيلية غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي:

- ❖ انفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى ازدياد الحاجة الماسة للمدققين.
- ❖ تبني فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

وكنتيجة لهذه المتغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع، ورغم ذلك استمرت عملية التدقيق تنفذ بصورة تفصيلية.

**3- الفترة من 1850 حتى 1905:** هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا وخاصة في المملكة المتحدة، وذلك بعد انبلاج الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور مؤسسات مساهمة الكبيرة، وتم في هذه الفترة الانفصال النهائي بين الملكية والإدارة، وبناء على هذا كله أصبح التدقيق كمهنة، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المدققين يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية في عمليات التدقيق التي يقومون بها.

**4- الفترة من 1905 حتى وقتنا الحاضر:** في هذه الفترة وخاصة بعد سنى 1940 وبظهور المؤسسات الكبيرة وتبني أنظمة الرقابة الداخلية والتي أصبح المدقق يعتمد عليها اعتمادا كليا في عملية التدقيق أصبح اختباري، وفي أواخر هذه الفترة أستخدم أسلوب العينات الإحصائية في عمليات التدقيق، ومن ثم أصبح التدقيق يعتمد على العينات المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمدقق، أما الهدف الأساسي لعملية التدقيق أصبح إعطاء أري فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسات، أما اكتشاف الأخطاء فلم يعد الهدف الأساسي لعملية التدقيق، بل ذلك يتأتى كنتيجة طبيعة لقيام المدقق المؤهل علميا وعمليا لمهمته على أحسن وجه.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة تطورات مهمة في أهداف التدقيق وإجراءاته وبرامجه ومفاهيمه وأهمها:[1]

- ❖ تغير أهداف التدقيق لحماية الأصول من التلاعب والاختلاس إلى تقييم عدالة القوائم المالية.

[1] رأفت سلامة محمود وأحمد يوسف كلبونة وعمر محمد وريقات، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

- ❖ تزايد مسؤولية المدقق تجاه مستخدمي القوائم المالية.
- ❖ تغيير طريقة وإجراءات التدقيق من تدقيق كامل تفصيلي إلى تدقيق كامل اختباري.
- ❖ تزايد أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية كمؤشر لتوجيه التدقيق وتحديد نطاقه وتوقيته واتساعه.
- ❖ تزايد أهمية الإفصاح عن البيانات والمعلومات الإضافية التي لها تأثير مباشر على القوائم المالية، والمركز المالي كملحقات وملاحظات ضمن الإبلاغ المالي.
- ❖ تطور إجراءات التدقيق الحديثة نتيجة تطور نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات والتوسع في استخدام الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية.

**المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته**

**أولا: مفهوم التدقيق**

لقد تعددت تعاريف التدقيق من مرجع لآخر، وسنبرز البعض منها فيما يلي:

**المفهوم الأول:** "هو رقابة تمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونا للمصادقة على دقة وصدق القوائم المالية والمستندات السنوية للمؤسسة مثل: الجرد، جدول حسابات النتائج، الميزانية" [1]

**المفهوم الثاني:** "هو عملية منتظمة للحصول على القرائن بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية" [2]

**المفهوم الثالث:** "هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني" [3]

---

[1] Mokhtar Belaiboud, pratique de l'audit, Berti édition, Alger, 2005, P4.

[2] عبد الفتاح الصحن ونحند سمير الصبان وشؤيفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص13.

[3] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2000، ص 20.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي: التدقيق هو كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني محترف خارجي ومستقل بهدف الإدلاء بأري فني محايد عن مدى سلامة وشفافية القوائم المالية ومدى مطابقتها للمستندات والدفاتر.

**ثانيا: أهميته**

تعود أهمية التدقيق إلى كونها وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، ومن الأمثلة على هذه الأطراف والفئات نجد المديرين، والمستثمرين، والبنوك والزبائن والموردون، والهيئات الحكومية المختلفة، ونقابات العمال وغيرها.

إن إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.[1]

**المطلب الثالث: أهداف وأنواع التدقيق.**

**أولا: أهداف التدقيق**

كما ذكرنا فإن التدقيق ارفق لنشوء الحضارة وتطور بتطورها وكذلك أهدافه، حيث يتمثل في:[2]

**1- الأهداف التقليدية:**

- إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.
- التقليل من فرض ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص14.

[2] حسين القاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص15.

**2- الأهداف الحديثة:**

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافاتها وأسبابها.
- تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية.
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لجميع أفارد المجتمع.
- التأكد من صحة الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.

**ثانيا: أنواع التدقيق**

سوف نميز بين مختلف أنواع التدقيق انطلاقا من حيث المنظور من خلالها إلى التدقيق، وكذلك من حيث القائم بها.

**1- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق:**

أ- **التدقيق الداخلي:** إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة، مما أدى إلى تضاعف المعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا، إذ مع كبر الحجم وضخامة الوسائل البشرية المادية والمالية المستعملة يصعب التسيير، تكثر العمليات والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات والتلاعبات أحيانا، لذا لا بد من خلية التدقيق الداخلي للمؤسسة من المفروض أن يتبع أعضاؤها للمديرية العامة مباشرة تراقب مدى تطبيق محتويات نظام الرقابة الداخلية المتمثلة في مجموعة القوانين الداخلية، الإجراءات وطرق العمل (المكتوبة وغير المكتوبة) المعمول بها وكذا تعليمات الإدارة.

وإذا كان التدقيق الداخلي يهتم في السابق بالناحية المالية والمحاسبية فقط، كما هو عليه الحال في معظم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، فإن مجال تدخله قد توسع لدى المؤسسات الغربية، وله أن يغطي مختلف الوظائف بها، وعليه فإن أهداف خلية المراقبة الداخلية التابعة للمديرية العامة، قمة الهرم التنظيمي، والمستقلة عن بقية المديريات الخاضعة للمراقبة الداخلية، هي التأكد دوريا من أن النصوص المعمول بها كافية،

المعلومات المتدفقة عبر مختلف المستويات وفي جميع الاتجاهات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة.[1]

**ب- التدقيق الخارجي:** هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بحيث يكون مستقل عن إدارتها بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء أري فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية الخاصة. [2]

**2- من حيث درجة الإلزام:[3]**

**أ- التدقيق الإلزامي:** هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين محافظ الحسابات يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من خلال التدقيق، حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته 609 على ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

**ب- التدقيق الاختياري:** هو التدقيق الذي يتم دون درجة الإلزام وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات محافظ الحسابات بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي.

**3- من حيث التوقيت:[4]**

**أ- التدقيق المستمر:** هو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الحسابات والدفاتر المحاسبية، وذلك بغية التحقق من التسويات النهائية اللازمة لإعداد القوائم المالية الختامية، وينفذ البرنامج بواسطة محافظ الحسابات أو مساعديه على أن يؤشر في

---

[1] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص ص 14،13.

[2] عبد الفتاح الصحن وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص21.

[4] محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص47.

البرنامج على الذي أتمه، وبذلك يمكن معرفة ما تم من عمل أثناء التدقيق المستمر بمجرد الاطلاع على برنامج التدقيق.

**ب- التدقيق النهائي:** هو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية أي بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر واعداد الحسابات الختامية والميزانية، ويعتبر هذا التدقيق مناسب للمؤسسة الصغيرة إلا أنه غير ممكن للمؤسسة الكبيرة لكثرة عملياتها، وضيق الوقت بين نهاية السنة المالية وطلب تقديم الحسابات، إلا أن لهذا النوع مزايا تتجلى فيما يلي:[1]

- ❖ انصراف محافظ الحسابات إلى عمله دون أن يطالب بالدفاتر والوثائق التي يفحصها؛
- ❖ عدم استطاعة الموظفين إضافة أو حذف أي شيء من الدفاتر.

**4- من حيث حجم التدقيق** [2]

**أ- التدقيق الكامل:** هو الذي يخول محافظ الحسابات إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه ولا تضع الإدارة أية قيود على نطاق أو مجال العمل الذي يقوم به محافظ الحسابات وفيه يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل، فعملية التدقيق لابد أن تتقيد بمعايير ومستويات المتعارف عليها، وفي ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكبر حجم أصناف منها وبالتالي من الضروري أن تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات الذي يقوم به محافظ الحسابات بفحصها مما يعكس على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها اختباراته.

**ب- التدقيق الجزئي:** هي الذي يتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال التدقيق بحيث يقتصر عمل محافظ الحسابات على بعض العمليات دون غيرها، بحيث يختار قسما من أقسام المؤسسة ويقوم بتدقيقه من قوائم وسجلات محاسبية، لكن في هذه الحالة فإنه لا يستطيع الخروج برأي نهائي لاقتصار دارسته، فعند كتابته للتقرير يبدي رأيه حول ما قام بفحصه، ويستحسن في هذا النوع من التدقيق أن يكون هناك اتفاق أو عقد كتابي بين محافظ الحسابات والمؤسسة وبين حدود ومجال التدقيق.

---

[1] حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص51.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 28،29.

## المبحث الثاني: مهنة محافظ حسابات

### المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة

#### أولا: مفهوم محافظ الحسابات

تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات نبين منها:

**1-** حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/07/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد يعرف على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"[1].

**2-** عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر على أنه: الشخص الذي يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس أو مجلس المديرين، حسب الحالة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة[2].

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن: محافظ الحسابات هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات، ويتمتع باستقلالية تامة، ويقوم عادة بتدقيق نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل إبداء الرأي في عدالة المركز المالي.

#### ثانيا: شروط ممارسة المهنة

لممارسة مهنة محافظ حسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتية[3]:

**1-** أن يكون جزائري الجنسية،

**2-** أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

- بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها،

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، العدد 42، المادة 22، ص 7.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي، 2007، الجزائر، ص188.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سابق، المادة 8، ص05.

❖ بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها،

**3**- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية،

**4**- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة،

**5**- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون،

**6**- أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية قبل القيام بأي عمل.

**المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات.**

نظرا لأهمية مهنة محافظ الحسابات حرص المشرع الجزائري كل الحرص على التنظيم الجيد لها من خلال القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29، والذي حدد فيه كيفية تعين محافظي الحسابات والموانع التي تحول دون تعيينهم.

**أولا: تعيين محافظ الحسابات**

حسب المواد 26،27 من القانون رقم 10-01 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم، وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (3) سنوات، في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين (2) ماليتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك.

وصدر المرسوم التنفيذي رقم 11-32 تعين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كما يلي:[1]

**1-** خلال اجل أقصاها شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب أو الميسر أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة.

**2-** يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ما يأتي:

- ❖ نموذج رسالة الترشيح،
- ❖ عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج،
- ❖ الوثائق الإدارية الواجب تقديمها،
- ❖ المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية،
- ❖ نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة،
- ❖ ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهدتهم، وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات،
- ❖ العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها.

**3-** يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظ الحسابات، يسمح له بالاطلاع على ما يلي:

- ❖ معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة؛
- ❖ تنظيم الكيان وفروعه،
- ❖ تقارير محافظي الحسابات لسنوات المالية السابقة،

يتم الاطلاع على العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان، دون نقل الوثائق أو نسخها، خلال أجل يحدده دفتر الشروط.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011، العدد 07، المواد من 3 إلى 15، ص 23، 24.

**4-** يلزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند اطلاعهم على الوثائق وعلى وضعية الكيان الذي يعتزمون إخضاعه لمحافظة الحسابات.

**5-** يوضح محافظ الحسابات في العرض استنادا إلى العناصر المذكورة في المادة أعلاه، ما يأتي:

- ❖ برنامج عمل مفصل،
- ❖ التقارير التمهيدية الخاصة والختامية الواجب تقديمها؛
- ❖ الموارد المرصودة،
- ❖ المؤهلات المهنية للمتدخلين،
- ❖ آجال إيداع التقارير.

**6-** في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات المنتهية عهدته، لا تلزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد.

**7-** يمكن أن يترتب على عدم احترام الالتزامات من قبل محافظ الحسابات المعين في إطار العرض التقني العقوبات المالية المنصوص عليها في دفتر الشروط.

**8-** يجب أن يحدد دفتر الشروط إمكانية ترشيح المهنيين كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين كما يجب على الخصوص توضيح إلزامية احترام حالات التنافي ومبدأ الاستقلالية كما يشترط أن لا ينتم المتعهدون المعنيون إلى نفس المكتب أو إلى نفس الشبكة المهنية طبقا للأحكام التشريعية المعمول به.

**9-** يجب أن تتوافق الآجال والوسائل التي يجب أن يرصدها محافظ الحسابات للتكفل بالمهمة مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي للمهمة لمدة ثلاث (3) سنوات مالية متتالية موافقة لعهدة محافظ الحسابات مع مراعاة الحفاظ على المعايير القاعدية التي تم على أساسها التقييم المبدئي.

**10-** يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني والعرض المالي من اجل اختيار محافظ الحسابات.

غير أنه يجب أن لا يقل العرض التقني عن ثلثي (2|3) سلم التنقيط الإجمالي.

**11-** تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض.

- ❖ تقوم اللجنة بعرض نتائج تقييم العروض حسب الترتيب التنازلي، على جهاز التسيير المؤهل للقيام بمعاينتها وعرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ الحسابات أو محافظي الحسابات المنتقين مسبقا؛
- ❖ غير أنه يجب أن يعادل عدد محافظي الحسابات المزمع استشارتهم على الأقل ثلاث (3) مرات عدد محافظي الحسابات المزمع تعيينهم.

**12**- يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية، خلال اجل أقصاه ثمانية (8) أيام، بعد تاريخ استلام تبليغ تعيينه.

**13**- طبقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب، كأن يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناءا على عريضة من المسؤول الأول للكيان.

**ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات**

حسب المادة 6/715 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات التالية[1]:

**1**- أزواج الأشخاص الذين يحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة.

**2**- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء المجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر (1|10) رأس مال المؤسسة أو إذا كانت هذه المؤسسة نفسها تملك (1|10) رأس مال هذه المؤسسات.

**3**- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة.

**4**- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، في اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

**5**- الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

وحدد القانون حالات التنافي، يجب توفر ما يلي:[2]

أ- كل نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية،

**ب**- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة،

**ج**- كل عهدة برلمانية،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مرجع سابق، ص189.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المواد من 64 إلى 70، ص 10،11.

**د-** الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة،

**هـ-** كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني،

**و-** كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري،

يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب، إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في اجل أقصاه شهر واحد (1) من تاريخ مباشرة عهدته، يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته.

لا تتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية.

* كما يمنع محافظ الحسابات من القيام بالمهمات التالية[1]:

- ❖ قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير،
- ❖ قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو إشراف عليها،
- ❖ القيام بأعمال التسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين،
- ❖ القيام المهني بمراقبة المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة،
- ❖ شغل منصب مأجور في المؤسسة أو الهيئة التي راقبها بعد اقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهدته؛
- ❖ ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى مؤسسة أو هيئة يراقب حساباتها.

* زيادة على حالات التنافي والموانع فإنه[2]:

- ❖ يمنع محافظ الحسابات، القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- ❖ إذا استقدمت مؤسسة أو هيئة محافظين اثنين للحسابات أو أكثر، فإن هؤلاء يجب أن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة وأن لا تربطهم أية مصلحة وألا يكونوا منتميين إلى نفس مؤسسة محافظ الحسابات؛

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المواد من 64 إلى 70، ص 10-11.

[2] نفس المرجع، ص 10-11.

❖ إذا أراد محافظ الحسابات أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في اجل أقصاه شهر (1) واحد من تاريخ بداية نشاطه وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة؛

❖ يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية، كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

**المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات**

تتمخض عن المهام المنوطة بمحافظي الحسابات مسؤوليات ثقيلة، فقد يساءل محافظ الحسابات تأديبيا أمام الهيئة الوصية عن كل خطأ تأديبي، كما قد يساءل مدنيا عن كل ضرر يسببه للغير ويبقى محاط بمسؤولية غليظة تلك المتعلقة بالمسؤولية الجزائية.

**أولا: مهام محافظ الحسابات**

تتمثل مهام محافظ الحسابات فيما يلي[1]:

**1-** يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين.

**2-** يفحص صحة المعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

**3-** يشهد بأن الحسابات السنوية منظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات.

**4-** يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها القائمين بالإدارة، أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

**5-** يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المواد 25،24،23، ص7.

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق المؤسسة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

**6-** يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:

- ❖ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر،
- ❖ تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة،
- ❖ تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية،
- ❖ تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة او الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء،
- ❖ تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات،
- ❖ تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار.

**ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات**

هناك ثلاث أنواع من المسؤوليات وهي:

**1- المسؤولية المدنية:** لكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيها العقدية أو التقصيرية ضد محافظ الحسابات يجب توافر ثلاث أركان وهي[1]:

**أ-** حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ الحسابات في أداء واجباته المهنية.

**ب-** وقوع ضرر أصحاب الغير نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

**ج-** رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

**2- المسؤولية الجزائية:** هي التي تتمثل في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة المؤسسة عن عمد، ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي تترتب عليها المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات ما يلي[2]:

**أ-** تآمر محافظ الحسابات مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حيث لا تظهر نواحي الإهمال في إدارة المؤسسة.

[1] يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2000، ص238.

[2] محمد سيد السرايا، أصول قواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص74.

**ب-** تآمر محافظ الحسابات مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة المؤسسة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة المؤسسة أو المساهمين.

**ج-** تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة.

**د-** إغفال محافظ الحسابات وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في المؤسسة.

**هـ-** عدم احترام سر المهنة في حالت تسريب أسرار خاصة بالمؤسسة.

**3- المسؤولية التأديبية:** يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية امام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

- ❖ الإنذار،
- ❖ التوبيخ،
- ❖ التوقيف المؤقت لمدة أقصاه ستة (6) أشهر،
- ❖ الشطب من الجدول.

## المبحث الثالث: المخاطر المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات

تهدف عملية التدقيق إلى تمكين المراجع من إبداء رأيه حول عدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي، ومسؤولية المراجع الخارجي هو تكوين رأيه المهني حول البيانات المالية، وتشمل عملية التدقيق ممارسة الحكم المهني عند تصميم أسلوب التدقيق من خلال التركيز على ما يمكن أن يحدث من خطأ، تحليل وتقييم مخاطر التدقيق من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.

### المطلب الأول: مفهوم مخاطر التدقيق

نظرا لأهمية مفهوم مخاطر التدقيق، والثقل الكبير الذي يشكله فيما يتعلق بالتأثير على منهج وأسلوب أداء المراجعين، حظي موضوع خطر التدقيق بالاهتمام من قبل العديد من المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق.

كما جاء تعريف لجنة معايير المراجعة الدولية بأن مخاطر المراجعة " تكمن في أن يبدي المراجع رأيا غير سليم في القوائم المالية التي تتضمن خطأ جوهريا، دون أن يعلم أنها تحتوي على خطأ هام أو جوهري"[1].

كما أن معيار التدقيق الدولي رقم (200) "الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية" الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، قد عرّفها على أنها "مخاطر أن يعبر المدقق عن رأي تدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية".[2]

عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في النشرة رقم (48) خطر المراجعة بأنه: "الخطر الذي يؤدي إلي فشل مراجع الحسابات دون أن يدري – في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية"[3].

تركيز المنظمات الأمريكية والدولية على الفعالية دون الكفاءة في تعريف خطر التدقيق إنما هو أمر منطقي، ولا يعني بالضرورة إهمال الكفاءة، إذ أنَّ الخطورة الناجمة عن خسارة الفعالية في التدقيق، والمتمثلة في الأضرار التي قد تصيب المجتمع المالي كنتيجة لاعتماده على تقرير المراجع، وتبِعَات ذلك من الملاحقة القضائية لمنشآت التدقيق، تجعل من التركيز على الفعالية أولوية بالنسبة لتلك المنظمات.

---

[1] IFAC, Materiality and Audit Risk : International Guldline, International Comité des pratiques d'audit,1987 ,P.25.

[2] أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص.196.

[3] على محمد موسى، مصطفى ساسي فتوحة: التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة، مجلة الجامعة، العدد18، ليبيا، 2016، ص.93.

في حين عرفها (Millicham) بأنها مخاطر وقوع ضرر على مكاتب المراجعة نتيجة لإبداء رأي خاطئ جزئيا في قوائم مالية يقوم المراجع بمراجعتها، والضرر الذي يتعرض له مكتب المراجعة يكون في شكل:[1]

- خسائر مادية: تدفع للعميل أوالطرف الثالث كتعويض عن إهمال المكتب في بذل العناية المهنية؛
- خسائر غير مادية: تتمثل في فقد المكتب لسمعته المهنية.

ويرى الباحث بأن مخاطر المراجعة هي احتمال أن يصدر المراجع رأيا نظيفا عن القوائم المالية، في حين أنها تحتوي على تحريفات جوهرية، أو أن يصدر عن القوائم المالية رأي سلبي في حين أنها لا تحتوي تحريفات جوهرية ويرجع لعدم فاعلية إجراءات المراجعة.

من خلال العرض السابق للتعريفات يمكن الوصول للاستنتاجات الآتية عن مفهوم مخاطر التدقيق:

- ❖ إن السبب الرئيسي لوجود مخاطر في عملية المراجعة يرجع إلى عدم فاعلية برامج المراجعة أوعدم سلامة برامجها؛
- ❖ إن مفهوم مخاطر التدقيق يرتبط بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي يتطلب من المراجع جمع قرائن كافية لتدعيم رأيه في القوائم المالية؛
- ❖ إن تقييم المراجع لمستوى مخاطر التدقيق يعتبر أحد الأبعاد الأساسية التي يعتمد عليها المراجع في تحديد نطاق ومجالات اختباراته للعمليات والحسابات التي تتم مراجعتها.

**المطلب الثاني: مخاطر التدقيق من حيث مصدرها**

يتم تقسيم مخاطر التدقيق على أساس مصدرها إلى مخاطر طبيعية ومخاطر غير طبيعية كالآتي:[2]

**1- مخاطر طبيعية:** تظهر نتيجة لممارسة النشاط الاقتصادي، وقد تزداد حدّتها حسب: طبيعة النشاط، المركز المالي، حجم المؤسسة، تكوينها القانوني، نوع المنتجات وغيرها من العوامل التي تحدد مستوى وحجم المخاطر.

**2- مخاطر غير طبيعية:** هي تلك المخاطر التي تنشأ من الأخطاء والمخالفات، حيث أن الفرق بين الخطأ والمخالفة هو إرادة وقصد المرتكب، فالأخطاء تشير إلى أفعال غير عمديّة أما المخالفات فهي أيضا أخطاء لكنها تكون بصورة متعمدة.

[1] عثمان إبراهيم أحميد الجيزاوي: أهمية بعض العوامل في تقييم المراجع لمخاطر المراجعة لأغراض التخطيط لعملية المراجعة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، 2013، ص.16.

[2] خيراني العيد: مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص.48.

**2-1- مخاطر المراجعة من حيث مستوى المخاطرة:** يتم تقسيم مخاطر التدقيق على أساس مستوى المخاطرة كالآتي:[1]

**2-1-1- المخاطر العادية:** لا شك وأن عملية المراجعة تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة، فرغم قوة أدلة الإثبات وبذل العناية المهنية اللازمة، إلا أن هناك احتمال دائم لوجود خطأ أو واقعة غش مهما كان حجمها لا يتم اكتشافها، حيث أن هناك مؤشرات دالة على وجود مستوى مخاطر لكنه عادي، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- ❖ وجود تكامل وتوافق بين الإدارة والموظفين مع استقرار المؤسسة وعدم خضوعها للتقلبات المفاجئة؛
- ❖ عدم وجود مشاكل تمويلية، ووجود نظام محاسبي جيد يعمل في ظل رقابة داخلية قوية.

مهما توافرت هذه المؤشرات إلاّ أنه يجب على المراجع التحلي دائما بالشك المهني وبذل العناية المهنية، ورغم أن الأخطاء تقل في ظل توافر المؤشرات السابقة، إلاّ أنّ الغش يمكن أن يحصل ويتم إخفاؤه من قبل مرتكبيه.

**2-1-2- المخاطر غير العادية:** توجد عدة مؤشرات تدل على وجود مستوى غير عادي من المخاطر، تتمثل هذه المؤشرات في:

- ❖ سيطرة شخص واحد على مقاليد الأمور بالمؤسسة؛
- ❖ وجود مشكلات سيولة، رافعة مالية كبيرة، معدل دوران سريع للعمالة بالمؤسسة؛
- ❖ ضعف الإدارة وجهاز رقابة؛
- ❖ دخول المؤسسة في نزاعات قضائية.

**المطلب الثالث: مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها**

حدد معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية لعملية المراجعة رقم (47) في ديسمبر سنة 1983 الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين، بأنّ مخاطر المراجعة تتكون من:[2]

**1- المخاطر الملازمة (الحتمية):** تعرّف المخاطر الملازمة بأنها "قابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أومجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي، أوعندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أومجموعات أخرى، مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية".

[1] طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص ص.61-66.

[2] http://umiss.lib.olemiss.edu:82/articles/1038070.6602/1.PDF page consulté le 02/03/2018

يعتبر الخطر الملازم أحد مكونات مخاطر المراجعة، حيث يجب على المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة وإعداد برنامجها أن يقوم بتقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية، وعند تقديره لهذا النوع من المخاطر عليه أن يستخدم اجتهاده المهني لتقييم عوامل عديدة والتي نجد من بينها:

- **على مستوى البيانات المالية:**

❖ أمانة الإدارة، خبرتها والتغيرات الحاصلة فيها، إضافة للضغوط غير الطبيعية على الإدارة والتي قد تؤدي بالمسيرين للتصريح ببيانات مالية خاطئة مثل ضغوط نقص في رأس المال وفشل الأعمال؛

❖ طبيعة عمل المؤسسة والعوامل المتعلقة بالصناعة والتطور التكنولوجي وتعقيد هيكلة رأس المال وأهمية الأطراف ذات الصلة وعدد المواقع والتوسع الجغرافي لوسائل الإنتاج؛

❖ العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة مثل الحالة الاقتصادية والثقافية، طلب المستهلكين والأعراف المحاسبية.

- **على مستوى رصيد الحساب أو نوع معين من المعاملات:**

❖ يجب الأخذ بعين الاعتبار البيانات المالية المعرضة للخطأ مثل الحسابات التي تتطلب تسويات في الفترة السابقة أو التي تتضمن درجة عالية من التقدير؛

❖ التعقيد في المعاملات الأساسية كالتقييم والتي قد تتطلب استخدام خبير؛

❖ قابلية بعض الأصول للسرقة والضياع والاختلاس خاصة النقدية منها والمخزونات؛

وبذلك يجب على محافظ الحسابات أن يحرص على تقدير المخاطر الملازمة بدقة لأنها تؤثر بصورة مباشرة و جوهرية على كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

**2- مخاطر الرقابة:** عرّف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين وفق المعيار رقم (47) سنة (1983) مخاطر الرقابة بأنها "الخطأ الناتج عن حدوث خلل في أحد الأرصدة أوفي نوع من العمليات ويكون جوهريا إذا جمع مع خطأ رصيد أو عملية أخرى ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب ويرجع ذلك لضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة"، ويعتبر خطر الرقابة دليل لدرجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

يجب أن يتبع المراجع الخارجي الخطوات التالية عند تقييمه لمخاطر الرقابة لزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية:

❖ **التقييم الأولي لمخاطر الرقابة:** يكون تقدير مخاطر الرقابة على مستوى عال، في حالة ما إذا كان النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ليس على قدر كاف من الكفاءة والفعالية.

❖ **توثيق فهم وتقدير مخاطر الرقابة:** على المراجع الخارجي أن يوثق في أوراق العمل الخاصة بعملية المراجعة الفهم الذي حصل عليه للنظامين المحاسبي والرقابي الخاص بالمؤسسة، وتتعدد طرق توثيق المعلومات المتعلقة بالنظامين مثل مذكرات الوصف والاستبيانات وقوائم التحقق، وتتأثر عملية التوثيق بحجم المؤسسة وطبيعة نظامها المحاسبي والرقابي.

❖ **اختبارات الرقابة:** تُجرى الاختبارات قصد الحصول على أدلة إثبات تخص تصميم النظام المحاسبي والرقابي وكيفية عمل الرقابة الداخلية، وكلما انخفض تقدير مخاطر الرقابة كلما حصل المراجع الخارجي على دليل بأن النظام المحاسبي والرقابي قد صُمما بشكل مناسب وأنهما يعملان بفعالية.

❖ **نوعية وتوقيت أدلة الإثبات:** بعض الأدلة التي يحصل عليها المراجع الخارجي تكون أكثر موثوقية من غيرها، ومن خلال الملاحظات والاستفسارات يستطيع الحصول على أدلة مناسبة، إلا أن هذه الأدلة تتصل فقط بالوقت الذي طبق فيه الإجراء، عند ذلك على المراجع أن يطبق اختبارات قادرة على توفير أدلة لفترات زمنية أخرى.

❖ **التقييم النهائي لمخاطر الرقابة:** قبل الانتهاء من عملية المراجعة، وبناء على نتائج الإجراءات الجوهرية وأدلة الإثبات التي حصل عليها المراجع الخارجي، عليه دراسة ما إذا كان تقييم مخاطر الرقابة صحيح ومؤكّد.

* **مخاطر الاكتشاف:** عرّفها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها "المخاطر التي لا يمكن أن تكشفها إجراءات محافظ الحسابات التحقيقية في رصيد حساب أومجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فردي أوعندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أومجموعات أخرى مع العمليات".

وعرّفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) "هي مخاطر ألاّ يكتشف محافظ الحسابات وجود غش أوأخطاء هامة في أحد التأكيدات".[1]

إن مستوى مخاطر عدم الاكتشاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالإجراءات التي يطبقها محافظ الحسابات، ويؤثر تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المطبقة للتقليل من مخاطر الاكتشاف.

وفي هذا الصدد على المراجع أن يراعي:

❖ طبيعة إجراءات التحقق، مثل الحصول على تأكيدات المصادقة من خارج المؤسسة بدلا من الاختبارات الموجهة لأطراف داخل المؤسسة كالحصول على تأكيدات رصيد المورد؛

❖ توقيت إجراءات التحقق مثل القيام بالتحقيق في نهاية الفترة بدل إجراءها في وقت مبكر؛

[1] طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص.95.

- مدى إجراءات التحقق ومثل ذلك استعمال عينة بحجم أكبر.

هناك علاقة متداخلة بين المكونات الثلاث لمخاطر التدقيق، يفترض أن هناك نسب محددة للمخاطر رغم أن هذه المخاطر تخضع لتوزيعات احتمالية ويقوم بعض المدققين بالتعبير عنها بشكل محدد مثل منخفضة، مرتفعة ومتوسطة ولذلك يستخدمون مصفوفة عناصر الخطر.

**الجدول رقم (01): يمثل مصفوفة عناصر التدقيق**

| **الخطر** | **خطر الرقابة المقدر** | | |
|---|---|---|---|
| **الملازم المخطط** | مرتفع | متوسط | منخفض |
| | **المستوى المخطط لخطر الاكتشاف** | | |
| مرتفع | منخفض جدا | منخفض | متوسط |
| مرتفع | منخفض | متوسط | مرتفع |
| مرتفع | منخفض | مرتفع | مرتفع |

**المصدر**: أديب عوض لبيب وشحاتة السيد، **أصول المراجعة الخارجية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص.35.

**3- تقسيمات أخرى لمخاطر التدقيق**

بخلاف التقسيمات السابقة، قسم الخطر النهائي لعملية التدقيق إلى نوعين:[1]

**3-1-احتمال حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية للمؤسسة:** وهذا النوع لا يستطيع المدقق أن يتحكم فيه بشكل مباشر، ومما سبق يتبين أنه يمكن الحصول على تأكيد كامل بخلو القوائم من الأخطاء، محددات خطر احتمال حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية للمنشأة: نزاهة الإدارة؛ مدى قوة نظام الرقابة الداخلية؛ الوضع الاقتصادي للمنشأة.

**3-2- احتمال عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية:** ويخضع هذا النوع من الأخطاء للتحكم المباشر للمدقق، ومحددات خطر احتمال عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية كما يلي:

- **خطر المعاينة:** يعرف بأنه احتمال حدوث عدم اكتشاف أخطاء جوهرية بسبب استخدام المدقق لأسلوب العينة.

[1] رضي محمد سامي: موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص377.

❖ **خطر عدم المعاينة:** يعرف بأنه احتمال الفشل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب ما ينتج عن تفسير أو تجميع نتائج الاختبارات من مشكلات.

كما قسم كتاب آخرون مخاطر التدقيق إلى نوعين بخلاف ما سبق وهما:[1]

❖ **خطر ألفا:** هي مخاطر رفض القوائم المالية في حالة عدم وجود أخطاء جوهرية، ويعتبر خطأ كفاءة، حيث يؤدي إلى زيادة الإجراءات التي يقوم بها المدقق، مما يتطلب بذل مجهود إضافي وتكلفة أكبر للوصول للنتائج الموثوقة.

❖ **خطر بيتا:** ويعني قبول المدقق للقوائم المالية رغم أنها تحتوي على أخطاء جوهرية، ويعتبر هذا النوع من الأخطاء خطأ فعالية لأنه يتسبب بتقليل فعالية عملية التدقيق.

**المبحث الرابع: إجراءات عمل محافظ الحسابات**

قبل أن يصادق محافظ الحسابات بتنفيذ مهمته عليه أن يلم بمختلف جوانب عمله، حيث أنه يباشر مهمته بإتباع منهجية لابد من القيام بها وهي التخطيط لعملية التدقيق وجمع أدلة الإثبات وإعداد التقرير النهائي الذي يكمل مهمته، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

**المطلب الأول: التخطيط لعملية التدقيق.**

يخصص محافظ الحسابات وقتا معينا لإعداد والتخطيط لعملية التدقيق، لأن التخطيط الملائم لعمل محافظ الحسابات يساعد في التأكد من أن العناية الملائمة قد أعطيت مجالات هامة في عملية التدقيق، ويساعد على توزيع الأعمال بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المحافظين الآخرين والخبراء، إن مدى التخطيط يختلف استنادا إلى حجم المؤسسة وتعقيدات التدقيق ولخبرة محافظ الحسابات مع المؤسسة ومعرفته بطبيعة العمل.

ويعني التخطيط:" وضع استراتيجية عامة ومنهج تفصيلي لطبيعة إجراءات التدقيق المتوقعة وتوقيعها ومدها، ويخطط محافظ الحسابات لتأدية عملية التدقيق بكفاءة وفي الوقت المناسب، ويكون التخطيط واسعا في حالة ما إذا كان التدقيق يتم لأول مرة."[2]

[1] مرشد عبد المصدر: أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، 2013، ص35.

[2] حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة المتقدمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص51.

**أولا: خطة التدقيق**

على محافظ الحسابات وضع وتوثيق خطة التدقيق الشاملة واصفا المدى المتوقع من عملية التدقيق وكيفية تنفيذها، وفي الوقت الذي يجب أن تحتوي مذكرة خطة التدقيق الشاملة على تفاصيل كافية للاسترشاد بها عند وضع برنامج التدقيق، فإن التحديد الدقيق لشكل ومضمون الخطة استنادا إلى حجم المؤسسة، وتعقيدات عملية التدقيق، والمنهجية التقنية الخاصة المستعملة من قبل محافظ الحسابات.

وبالتالي الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام محافظ الحسابات بوضع خطة التدقيق الشاملة هي[1]:

**أ- المعرفة بطبيعة العمل:**

- ❖ العوامل الاقتصادية العامة وظروف القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في أعمال المؤسسة؛
- ❖ الصفات المميزة للمؤسسة ولأعمالها ولأدائها المالي ولمتطلبات الإفصاح، ومن ضمنها التغيرات منذ تاريخ التدقيق السابق؛
- ❖ المستوى العام لكفاءة الإدارة.

**ب- فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية:**

- ❖ السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسة والتغيرات الجارية على تلك السياسات؛
- ❖ المعرفة المكتسبة لمحافظ الحسابات للنظام المحاسبي ولنظام الضبط الداخلي، والتأكيدات المناسبة المتوقع وضعها على اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية؛
- ❖ تأثير الإقرارات الجديدة في مجالي المحاسبة والتدقيق.

**ج- المخاطر والأهمية النسبية:**

- ❖ التقديرات المتوقعة للمخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة، وتحديد مناطق التدقيق المهمة؛
- ❖ وضع مستويات للأهمية النسبية لأغراض التدقيق، إمكانية وجود أخطاء جوهرية، ومن ضمنها الخبرة من الفترات السابقة او الاحتيال؛
- ❖ تحديد مجالات محاسبية معقدة ومن ضمنها تلك التي تحتوي على تقديرات محاسبية.

**د- الأمور الأخرى:**

- ❖ إمكانية الشك في فرضية استمرار المؤسسة؛

[1] http://www.sqarra.wordpress.com/isas2000/, 30/04/2018, 13 :01.

- ❖ طبيعة وتوقيت التقارير أو وسائل الإبلاغ الأخرى في المؤسسة؛
- ❖ ظروف تتطلب اهتمام خاص مثل وجود أطراف ذات علاقة.

وعندما يستدعي الأمر الاستعانة بمساعدين في عملية التدقيق يجب على محافظ الحسابات:

- ❖ أن يأخذ في الاعتبار عدد ونوعية مقدرة المساعدين المطلوبين للعمل، وتوقيت زيارتهم الميدانية للمؤسسة، آخذا في الحسبان توقيت إعداد القوائم المالية بواسطة إدارة المؤسسة؛
- ❖ أن يصف المؤسسة ونشاطها وتنظيمها، وأهداف التدقيق وأساليب وطرق وإجراءات التي سيتم إتباعها من قبل أفراد فريق التدقيق الذي تتم الاستعانة بهم؛
- ❖ أن يحدد مدى الإشراف اللازم على أعضاء فريق التدقيق بعد الأخذ في الحسبان صعوبة الأعمال المكلف بها كل عضو من أعضاء الفريق.

وإذا كان هناك محافظ حسابات آخر يشارك في عملية التدقيق، فيجب عليه:

- ❖ أن يكون على دراية تامة بنطاق ومسؤوليات مهمته؛
- ❖ التشاور مع محافظ الحسابات الآخر لتحديد مسؤولية كل منهما وإجراءات التدقيق التفصيلية؛
- ❖ يجب على محافظ الحسابات إعادة النظر في خطة التدقيق وبرنامج التدقيق كلما دعت الحاجة لذلك خلال فترة التدقيق.

**هـ- التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة:**

- ❖ مشاركة محافظين آخرين في تدقيق الأقسام التابعة مثلا: المؤسسات التابعة أو الفروع أو الأقسام؛
- ❖ متطلبات التوظيف؛
- ❖ إشراك الخبراء؛
- ❖ عدد المواقع.

**و- طبيعة الإجراءات وتوقيتها:**

- ❖ إمكانية تغيير التأكيدات على مجالات خاصة للتدقيق؛
- ❖ عمل التدقيق الداخلي وتأثير على إجراءات التدقيق الخارجي؛
- ❖ تأثير تقنية المعلومات على عملية التدقيق.

**ثانيا: برنامج التدقيق**

يحتاج محافظ الحسابات عند القيام بالتخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية إلى تصميم برنامج التدقيق، لذلك يعرف بأنه: "خطة مرسومة على مدى النتائج التي توصل إليها محافظ الحسابات بعد دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وذلك بهدف تدقيق البيانات المالية."[1]

ويمكن أن يعد برنامج التدقيق المكتوب في شكل عام لأية عملية تدقيق الحسابات لأي مؤسسة بغض النظر عن حجمه، وإن كان بعض المحافظين يرون أنه ليس من الضروري إعداد برنامج تدقيق الحسابات بالنسبة لفحص المؤسسات الصغيرة، إلا أن هناك اتفاقا عام بين المحافظين على أن البرنامج الرسمي لتدقيق الحسابات يكون ذا فائدة كبيرة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم، ويكون هذا البرنامج أمراً ضرورياً بالنسبة لعمليات تدقيق الحسابات الكبيرة وخاصة إذا كانت عمليات المؤسسة منتشرة بشكل كبير ويتطلب عدد كبير من المستخدمين.

ويمكن القول أنه مفيد بالنسبة لأي نوع من المؤسسات نظرا لأنه يوفر الخطوط الأساسية للعمل الذي ينبغي القيام به، ويشجع على فهم تنظيم المؤسسة والظروف التي يعمل فيها، ويساعد هذا البرنامج على رقابة العمل وتحديد المسؤولية، ويوفر ضبطا تلقائيا للأخطاء الممكنة، ويوفر سجلا للعمل المنجز ويعمل على تدقيق الحسابات وفحص عملية تدقيق الحسابات ذاتها، ويمكن القول أن برنامج تدقيق الحسابات هو بمثابة الموازنة التقديرية لعملية الفحص فهو يعد كموجه ومرشد للأداء الفعلي ويوفر الأساس للمقارنة مع الأداء الفعلي.

ويمكن أن يشتمل على خانة يظهر بها توقيع كل من قام بأداء عملية معينة من الأعمال الواردة في البرنامج وتاريخ القيام بذلك العمل، ولهذا فإن هذا البرنامج لا يظهر فقط الأعمال التي ينبغي القيام بها وإنما يظهر أيضا الأداء الفعلي بالنسبة للمهام المختلفة، ولهذا فإنه يفيد في تحديد مدى التقدم في عملية التدقيق. ويعد برنامج تدقيق الحسابات متاحا لاستخدام محافظ الحسابات وموظفي مكتبه فقط، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون متاحا للعاملين بالمؤسسة التي يتم فحصها، وينبغي أن يكون هذا البرنامج مكتوبا على الآلة الكاتبة وموقعا من محافظ الحسابات الذي قام بإعداده، وكذلك توقيع من قام بتدقيقه والمسؤول الذي اعتمده مع تاريخ كل توقيع من تلك التوقيعات.

[1] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص272.

لذلك يتضح أن هدف تصميم برنامج التدقيق يتضمن العناصر التالية[1]:

**1-** تحديد مسؤولية كل محافظ من المساعدين عن تنفيذ مرحلة من مراحل التي يتكون منها البرنامج عندما يتولى تنفيذه فريقا من المحافظين.

**2-** هدف كل خطوة وإجراء من خطوات وإجراءات التدقيق.

**3-** توقيت أداء وانجاز كل خطوة من هذه الخطوات.

**4-** تحديد نطاق وإطار العمل المطلوب حفاظا على وقت محافظ الحسابات.

**5-** تحديد خطوات الفحص الذي يغطيه برنامج التدقيق إذ ينبغي أن يغطي الإجراءات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية المستخدمة بواسطة المؤسسة، ويجب أن تنتج بنتائج مرضية في هذا المجال بأقل جهد وتكلفة ممكنة.

**ثالثا: أوراق العمل**

تعرف أورق العمل على أنها: "السجلات التي يحتفظ بها محافظ الحسابات والتي تشمل الإجراءات التي تم تطبيقها، والمعلومات التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات ذات الصلة التي تم التوصل إليها خلال أداء عملية التدقيق."

يتمثل الهدف العام لأوراق العمل في مساعدة محافظ الحسابات على تقديم تأكيد مناسب بأن التدقيق قد تم أدائه وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وتحديدا توفر أوراق العمل التي تتعلق بمراجعة القوائم المالية في العام الحالي، أساسا للتخطيط ،سجلا لأدلة التي تم جمعها و نتائج الاختبارات، بيانات تحدد نوع تقرير التدقيق الملائم وأساسا للفحص الذي يقوم به المشرفون والشركاء لعمل أعضاء الفريق، عندما يخطط محافظ الحسابات لأداء التدقيق عن السنة الحالية على نحو ملائم، يجب أن تتاح المعلومات الضرورية التي تستخدم كإطار مرجعي في أوراق العمل وتتمثل هذه المعلومات في معلومات وصية عن القرابة الداخلية، وقت الموازنة في كل جانب بالتدقيق، برنامج التدقيق، ونتائج التدقيق عن السنة السابقة[2].

[1] محمد سيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص242.

[2] نفس المرجع، ص340.

وتتكون أوراق العمل من ملفين رئيسيين ملف دائم وملف سنوي:

أ- **الملف الدائم:** يحتوي هذا الملف على عموميات حول المؤسسة، وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية، الحسابات السنوية والتقارير، التحاليل الدائمة للحسابات، كل ما يتعلق بالجانب الضريبي والاجتماعي والقانوني، والخصوصيات الاقتصادية.

ب- **الملف السنوي:** يحتوي هذا الملف على مصادقات العملاء وشهادات البنوك، برنامج التدقيق، أي بيانات خاصة بتحليل الحسابات المختلفة، البيانات المستخرجة من العقود والمحاضر والارتباطات، الحسابات الختامية والميزانية العمومية عن الفترة الحالية، حيث المعلومات المحتويات في ملفات العمل يجب أن تكون سرية.

**المطلب الثاني: جمع أدلة الإثبات.**

إن المهم في عملية الإثبات التي تنطوي عليها عملية التدقيق توافر الارتباط بين الأدلة المختلفة وبين الغرض المطلوب إثباته، وأن وظيفة الإثبات لا تنطوي على تجميع الأدلة فحسب بل تلك الأدلة التي ينبغي أن تخضع باستمرار لعمليات الدراسة والتقييم.

**أولا: طبيعة أدلة الإثبات**

لقد تعددت التعاريف التي تناولت تعريف الأدلة لكنا جميعها تشترك في أنها: "حصول محافظ الحسابات على أدلة تمكنه من استخلاص رأي فني محايد على القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها "[1].

وقد يتضمن دليل الإثبات في تدقيق الحسابات على درجة عالية من الإقناع، مثل عند قيام محافظ الحسابات بنفسه بحصر عدد الأوراق المالية المملوكة للمؤسسة كالاستثمارات، كما قد ينطوي الدليل على درجة منخفضة من قوة الإقناع لديه مثل حالة الاعتماد على إجابات أسئلة موجهة للعاملين في المؤسسة، ويمكن القول أن أدلة الإثبات التي تدعم رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية تنقسم بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين، الأول يشتمل على البيانات المحاسبية الأساسية، أما الثاني فيتضمن كل معلومات الإثبات الأخرى، فالبيانات المحاسبية الأساسية تنطوي على كافة البيانات المتعلقة بالدفاتر المحاسبية بأنواعها فضلا عن كل السجلات الرسمية المختلفة لدى المؤسسة، فهي سجلات تدعم القوائم المالية بصورة مباشرة، أما أدلة الإثبات الأخرى فهي لازمة أيضا لتدعيم

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 174.

القوائم المالية نظرا لأن البيانات المحاسبية الأساسية لا تكفي وحدها في هذا الشأن، فالقوائم المالية يجب أن تدعم بصورة أكبر من خلال أدلة إثبات مختلفة يتم جمعها بواسطة محافظ الحسابات من خلال تطبيقه لإجراءات التدقيق[1].

ويجب على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يتواصل إلى استنتاجات معقولة لتكوين الأساس الذي يبني عليه رأيه المهني، حيث يتم الحصول على أدلة الإثبات من مزيج مناسب من اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية وتشمل أدلة الإثبات مصادر المستندات والسجلات المحاسبية المتضمنة للبيانات المالية والمعلومات المؤيدة من المصادر الأخرى، ونعني باختبارات الرقابة الاختبارات المنجزة للحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بملائمة التصميم والتشغيل الفعال للنظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي، كما تعني الإجراءات الجوهرية الاختبارات التي تنجز للحصول على أدلة الإثبات التي تكتشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وهي على نوعين :

- ❖ الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة؛
- ❖ إجراءات تحليلية جوهرية.

**ثانيا: كفاية وملائمة أدلة الإثبات**

يقصد بكفاية الأدلة حجم الأدلة أو كمية الأدلة التي يجمعها محافظ الحسابات لتدعيم رأيه وكفاية الأدلة يتم قياسها بحجم العينة التي يختارها، حيث أنه كلما زاد حجم العينة المختارة عند تنفيذ إجراء ما من إجراءات التدقيق كانت الأدلة أكثر كفاية، أي أنه توجد علاقة طردية بين حجم العينة وكفاية الأدلة، أما ملائمة الأدلة فيقصد بها القياس النوعي لأدلة الإثبات ومدى موثوقيتها.

إن ملائمة الأدلة لا تتأثر بحجم العينة أو بمفردات المجتمع الذي سحبت منه العينة، وإنما تتأثر باختيار محافظ الحسابات لإجراءات معينة تساعد على تحقيق خاصية أو أكثر من خصائص الدليل الملائم، ولكي يتصف دليل ما بأنه ملائم يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية[2]:

[1] محمد رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص120.

[2] حسين أحمد دحدوح ويوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

**1-** أن تكون الرقابة الداخلية في المؤسسة فعالة، حيث يكون الدليل الذي يتم الحصول عليه موثوقا به، ويعتمد عليه ولا ينظر إليه على أنه دليل ضعيف.

**2-** يجب أن يتناسب الدليل مع هدف التدقيق الذي يقوم محافظ الحسابات باختياره حتى يمكن أن يتحقق الاقتناع به.

**3-** أن يكون مصدر الدليل من قبل أشخاص مؤهلين للقيام بذلك.

**4-** أن يحصل محافظ الحسابات على الدليل مباشرة، لأن الدليل الذي يحصل عليه مباشرة يكون أكثر صلاحية من الدليل الذي يحصل عليه بطريقة غير مباشرة.

**5-** أن يأخذ محافظ الحسابات الأثر المشترك لهذه الشروط، حيث أنه يمكن أن يتم تقويم مدى إقناع الدليل فقط بعد دمج أثر كل من الشرط الأول والكفاية والتوقيت معا، ولن تكون العينة ذات الحجم الكبير والصلاحية العالية مقنعة ما لم تكن مناسبة لهدف التدقيق الذي يتم اختياره.

**6-** أن يكون توقيت الحصول على الدليل ملائما، سواء فيما يتعلق بجمعه أو الفترة الزمنية التي تغطيها أعمال التدقيق، ويكون الدليل أكثر إقناعا لحسابات الميزانية عندما يتم التوصل إليه في تاريخ قريب من إعداد الميزانية بقدر الإمكان.

**7-** أن يكون مصدر الدليل مستقل، فالدليل الذي يحصل عليه محافظ الحسابات من الأطراف الخارجية أكثر ملائمة من الدليل الذي يحصل عليه من داخل المؤسسة.

وفي الختام تبقى عملية تحديد كفاية وملائمة الأدلة مرتبطة باجتهاد محافظ الحسابات وأن اجتهاده يتأثر بما يلي[1]:

- ❖ الأهمية النسبية للبند منسوب إلى القوائم المالية ككل؛
- ❖ نوع البيانات المتاحة؛
- ❖ الخبرة المكتسبة عن البند من خلال التدقيق السابق؛
- ❖ نتائج إجراءات التدقيق؛

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007، ص185.

❖ درجة الخطورة التي تنتج من الخطأ، وهذه الخطورة تتأثر بطبيعة البند، طبيعة نشاط المؤسسة، سلامة الرقابة الداخلية، مركز المؤسسة المالي، الحالات التي يكون لها تأثير غير عادي على الإدارة.

يجب أن يكون هناك تقييم لتكلفة الحصول على دليل التدقيق بالنسبة لفائدته.

❖ عند وجود شك لدى محافظ الحسابات بالنسبة لموضوع هام ومؤثر، يجب عليه العمل للحصول على أدلة سليمة وكافية لإزالة هذا الشك، وإن لم يستطع فيجب عليه عدم إصدار تقريره بدون تحفظات.

**ثالثا: إجراءات الحصول على أدلة الإثبات**

يحصل محافظ الحسابات على أدلة الإثبات بمزاولة لكل من إجراءات مدى الالتزام وإجراءات الحصول على أدلة الإثبات الآتية[1]:

**1- الفحص المادي:** هو اختبار السجلات والمستندات والأصول الملموسة ويوفر ذلك أدلة تختلف في درجة الاعتماد عليها بحسب طبيعتها ومصدرها ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في إعدادها وتشغيلها، ويوفر الفحص للأصول الملموسة دليلا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة لوجود الأصل ولكنه لا يقدم بالضرورة دليل إثبات قوي بالنسبة للملكية أو التقييم، ويمكن القول بصفة عامة أن الفحص المادي وسيلة موضوعية للتحقق من الأصل، كما أنه في بعض الحالات يفيد في تقييم الجودة أو الحالة التي عليها الأصل.

**2- المصادقات :** هو الحصول على معلومات سليمة من أشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، ونظرا لأنه يتم الحصول على المصادقات من مصدر مستقل عن محافظ الحسابات ينظر إليها على أنها دليل قوي ويتم استخدامه كثيرا بواسطة المحافظين، وتكون المصادقات دليلا مكلفا نسبيا عند التوصل إليه وقد لا يكون ملائما أن يطلب من بعض الأفراد الرد على المصادقات، لذلك لا يتم استخدام المصادقات في كل الحالات التي لا يصلح تطبيقها فيها، حيث يقوم عادة بالحصول على استجابة كتابية وليس استجابة شفوية كلما كان ذلك ممكن، فالمصادقات المكتوبة يسهل فحصها فضلا عن أنها تعطي تدعيما أكثر له متى كان ضروريا توضيح المعلومات الواردة بشأنها، وعند استخدام المصادقات كأدلة إثبات في تدقيق الحسابات فلا بد الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية للعميل، وتحدد ثلاثة أنواع من المصادقات يمكن لمحافظ الحسابات استخدامها ويتمثل النوع

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سبق ذكره، ص205.

الأول في المصادقة الايجابية مع طلب معلومات من المصادق والتي يتم من خلالها الطلب من الشخص الذي تسلم المصادقة بأن يقوم بإرسالها إلى محافظ الحسابات بعد الرد عليها في كافة الأحوال.

ويتمثل النوع الثاني في المصادقة الإيجابية مع تضمينها معلومات يجب المصادقة عليها، ويعتمد محافظ الحسابات على هذا النوع بدرجة أقل من النوع الأول حيث يمكن لمستلم المصادقة أن يوقع عليها ويعيدها دون أن يهتم بفحص المعلومات وأظهرت البحوث أن معدلات الاستجابة للنوع الأول تكون قليلة، لأنها تتطلب من مستلم المصادقة أن يبذل جهدا لاستفاء وإتمام المصادقة، ويتمثل النوع الثالث في المصادقة السلبية ويتم فيها الطلب من المستلم أن يرد فقط في حالة صحة المعلومات، ونظرا لأن المصادقات تعتبر دليلا يؤخذ به فقط في حالة الرد تعد المصادقات السلبية أقل صلاحية من المصادقات الإيجابية.

**3- التوثيق:** يتمثل التوثيق في قيام محافظ الحسابات بفحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ويتمثل التوثيق في فحصه كافة السجلات التي يستخدمها العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلى أن أداء العمل قد تم في صورة منتظمة، ويتم استخدام التوثيق كنوع من الأدلة الأكثر إقناعا كما لو كان هذا المستند قد أنشئ على نطاق واسع في كل عملية التدقيق. كما يجب عدم إغفال نظام الرقابة الداخلية وفي حال استخدام التوثيق من قبل محافظ الحسابات يشار إلى ذلك عادة بالفحص المستندي.[1]

**4- الملاحظة:** تتكون الملاحظة من مشاهدة عملية أو إجراء يتم أداءه من قبل آخرين، توفر الملاحظة أدلة التدقيق بشأن أداء عملية أو إجراء، لكنها محدودة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها، وكذلك بحقيقة أن إجراء الملاحظة قد يؤثر على كيفية أداء العملية، وعموما فإن الملاحظة في حد ذاتها لا تعتبر كافية لمحافظ الحسابات لما يحيط بها من مخاطر في أن أفراد العمل يكونون على علم بأنه سوف يحضر لملاحظة ما يقومون به من أعمال مما قد يؤدي إلى تضليل محافظ الحسابات إذا توهم بأنهم فعلا ينفذون أعمالهم وفقا للسياسات الموضوعية بينما هم في الحقيقة عكس ذلك[2].

**5- الاستفسار:** يتكون الاستفسار من طلب معلومات مالية وغير مالية من أشخاص مطلعين في داخل المؤسسة أو خارجها، والاستفسار هو إجراء يستخدم على نطاق واسع أثناء التدقيق، وكثيرا ما يكون مكملا لأداء إجراءات التدقيق الأخرى، وقد تتراوح الاستفسارات من رسمية كتابية إلى غير رسمية شفوية، وتقييم الاستجابات للاستفسارات

[1] ألفين أرنيز وجيمس لوبك المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002، ص 246.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 315.

جزء لا يتجزأ من عملية الاستفسار، وبعدما يحصل محافظ الحسابات على الإجابات اللازمة لا بد أن يختبر هذه الإجراءات للوقوف على مدى فاعليته في الرقابة الداخلية وذلك باستخدام أدلة إثبات أخرى[1].

**6- إعادة الاحتساب: تتضمن** فحص الدقة الحسابية للمستندات أو السجلات، ويمكن إجراء إعادة الحساب من استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحساب لفحص دقة تلخيص الملف.

**7- الإجراءات التحليلية:** تشمل الإجراءات التحليلية النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث في التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع معلومات أخرى ذات علاقة، وتستخدم الإجراءات التحليلية بشكل كبير في حالة الحسابات التي ليس لها أهمية نسبية.

**المطلب الثالث: إعداد التقارير المالية وأنواعها**

يعد التقرير آخر مرحلة من مراحل محافظ الحسابات في عمله، والذي يعتبر: "وثيقة مكتوبة صادرة من شخص مهني يكون آهلا لإبداء رأي فني محايد عما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة عادلة عن المركز المالي لها ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق"[2]

وفيما يلي نبين إعداد التقرير، والأنواع.

**أولا: إعداد التقرير:** عند إعداد تقرير محافظ الحسابات، يعتمد على فرض العرض العادل والصادق للقوائم المالية، وهذا يعني ما يلي[3]:

أ- يعني ضمنيا استخدام قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها

**ب-** مفهوم العرض الصادق والعادل

**ج-** يعني الإفصاح المناسب صدق وأمانة القوائم المالية في:

- ❖ التعبير عن حقيقة الموارد المالية للمؤسسة؛
- ❖ التعبير عن الالتزامات الحقيقية في لحظة معينة؛
- ❖ التغيرات التي حدثت في هذه الموارد أو الالتزامات خلال فترة زمنية معينة.

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 316.

[2] نفس المرجع، ص 450.

[3] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 348، ص349.

**د-** يعني التزامات التدقيق والأمانة والإخلاص في:

- ❖ بذل العناية المهنية الواجبة؛
- ❖ تحمل مسؤولية الحكم على الإفصاح الملائم للبيانات المالية.

**هـ-** النتائج الاقتصادية لما تم من عمليات وأنشطة تعكسها البيانات الاقتصادية وأنها داخل القيود والحدود المفروضة طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية بصورة معقولة ومقبولة من وجهة نظر محافظ الحسابات في إطار هذه القيود، وهذا يعني أن القوائم المالية لا يمكن اعتبارها دقيقة بصفة تامة في التعبير عن هذه النتائج الاقتصادية بصورة كاملة ومثالية.

**ثانيا: أنواع التقارير:** هناك نوعان من التقارير[1]:

**1- التقارير العام حول المصادقة على الحسابات السنوية:** يتضمن هذا التقرير ما يلي:

- ❖ المساهمات التي قامت بها المؤسسة في رؤوس أموال مؤسسات أخرى إن وجدت،
- ❖ المخالفات المرتكبة من طرف أعضاء مجلس الإدارة، أو أي موظف في المؤسسة التي ينبغي التصريح بها لوكيل الجمهورية،
- ❖ خاتمة واضحة يصادق فيها على الحسابات بدون تحفظ، او بتحفظ أو برفض المصادقة مع أدلة تبين سبب الرفض،
- ❖ التذكير بكيفية وتاريخ تعيين محافظ الحسابات،
- ❖ التعريف بالمؤسسة والدورة موضوعة التدقيق،
- ❖ الوثائق المالية التي خضعت للتدقيق والتي يجب أن تمضي وترفق بالتقرير كملاحق،
- ❖ التذكير بمعايير الأداء المهني وأهدافها، ومدى احترامها في هذه المهمة،
- ❖ عرض للأخطاء والنقائص المكتشفة بكل وضوح، مع ذكر أثارها بالأرقام على النتيجة،
- ❖ المصادقة على المعلومات المقدمة من طرف مجلس الإدارة والخلافات المحتمل أن تكون حول المعلومات الإضافية التي طلبها من هذا المجلس،
- ❖ أسباب التعديلات المحتملة والتي تخص الطرق المتبعة في إظهار القوائم المالية مع توضيح أثر ذلك على هذه القوائم،

[1] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2005، ص 58.

- ❖ الأوضاع التي يمكن أن تهدد استمرارية نشاط المؤسسة،

**2- التقرير الخاص:** يتعلق التقرير الخاص بالاتفاقيات المبرمة الدورة المسموح بها قانونا بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع المسؤولين في المؤسسة ومع الغير التي صرح بها لمحافظ الحسابات، ويتضمن هو الآخر مايلي:

- ❖ قائمة الاتفاقيات، طبيعتها وموضوعها، المقدمة للمصادقة عليها من ظرف الجمعية العامة للمساهمين؛
- ❖ قائمة المستفيدة منها؛
- ❖ شروط إبرامها؛
- ❖ الرأي حولها.

على محافظ الحسابات قبل كتابة التقرير الخاص التأكد من عدم وجود اتفاقيات أخرى لم يخبر بها وذلك بعد اطلاعه على محاضر مجلس الإدارة، وكذا حسابات القروض والحسابات الجارية، وفي حالة عثوره على اتفاقيات مبرمة لم يطلع عليها تبيان ذلك في تقريره العام حول الحسابات، وحتى في حالة غياب الاتفاقيات يجب على محافظ الحسابات كتابة التقرير الخاص وذكر غيابها فيه، وعن كل حدث ناتج عن قرارات استثنائية، كالتقرير عن الزيادة في رأس المال، التقرير حول تغيير الشكل القانوني للمؤسسة.

**خـلاصـة الفـصل:**

من خلال هذا الفصل نستنتج أن مهنة محافظ الحسابات، هي التحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، وذلك من خلال إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالتها في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وحتى يتم الوصول إلى هذا الهدف لابد أن تتوافر في محافظ الحسابات مجموعة من الشروط نذكر منها الاستقلالية والحياد إضافة إلى الكفاءة والخبرة المهنية، زيادة على احترام المبادئ المتعارف عليها في التدقيق.

# الفصل الثاني

## تطبيق ميداني لمنهجية تحليل المخاطر

**تمهيد:**

تهدف الدراسة الميدانية إلى محاولة التحقق والوصول إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال الفصـــل النظري أو الدراســـة النظرية للموضـــوع، التي تم من خلالها التعرف على التدقيق بصـفة عامة ومهنة المدقق الخارجي بصـفة خاصـة وما يحيط بها من إجراءات عمل ميداني إلى إكتشاف الأخطار والغش في القوائم المالية.

وسـيتم في هذا الفصـل إسـقاط الدراسـة النظرية على الجانب التطبيقي، كما تهدف الدراسـة الميدانية كذلك على فهم العمل الواقعي للمدقق الخارجي والذي يعتمد على الأســـلوب المباشـــر بإعتباره طرف رئيسي في الدراسة.

وقد قسمنا الدراسة الميدانية إلى أربعة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول:** التعرف على المؤسسة محل الدراسة.

**المبحث الثاني:** تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر في شركة بريماتك.

**المبحث الثالث:** نتائج الدراسة الميدانية.

**المبحث الرابع:** تأثير نتائج تقييم المخاطر على مراجعة الحسابات.

**المبحث الأول: التعرف على المؤسسة محل الدراسة**

إن كل مؤسسة من المؤسسات الإنتاجية سواء كانت خاصة أو عامة، تسعى بشكل متزايد ومستمر إلى أن تستحوذ على نصيب مناسب في السوق، والمستهلك من جهته ينتظر من المؤسسة الإنتاجية دائما تزويده بالسلع والخدمات التي يرغب فيها في الوقت الذي يريده وبالشكل الذي يرضيه، وفي المكان الملائم وبالكميات المناسب وبالسعر المعتدل.

**المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة بريماتك**

هي مؤسسة متوسطة تابعة لقطاع الصناعة تأسست في 2003/08/20 من طرف صاحبها سويح أحمد في شكلها القانوني مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة للقطاع الخاص، تقع شركة بريماتك في حي الجرف بلدية أولاد دراج ولاية المسيلة، وتتربع على مساحة 30000 م$^2$ أما الانتاج فاقتصر على صنع الآجر بنوعية T12 و T08 و T04 و HAURDI.

ولم يتم الانطلاق الفعلي في المشروع الا في سنة 2007 لعدة عوامل منها الإدارية والمالية.

وفي مارس من سنة 2010 تمت عملية التجارب الأولية للمصنع لتتخلله بعض المشاكل التي تم اصلاحها فيما بعد ويتم الانطلاق الفعلي في الانتاج في ديسمبر من نفس السنة بوتيرة صغيرة، وبدأت في التصاعد تدريجيا إلى أن بلغت ما نسبته 80% في سنة 2012، و100% سنة 2013 وكان عدد عمالها لا يتجاوز 70 عامل والان بلغ عدد عمالها بتاريخ 2019/12/31 حوالي 180 عامل أما صاحب المؤسسة سويح أحمد هو المسير الوحيد والمسؤول الأول والأخير عن القرارات والنتائج لأعمال المؤسسة وهو الذي يقوم بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة.

**المطلب الثاني: أهداف مؤسسة بريماتك**

- تحقيق الربح؛
- تحقيق الاستقلال الذاتي؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي للسوق المحلي والمساهمة في السوق الوطني؛
- التوسع وفتح فروع جديدة محليا مثل: مصنع جديد في المنطقة الصناعية الجديدة ذراع الحاجة ولاية المسيلة؛

- فتح فروع أخرى في مجال المنتوجات الصناعية الموجهة للبناء بصفة خاصة؛
- خلق مناصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة وتأمين صحي وتقاعد للعمال المباشرين؛
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني؛
- إنتاج سلع ذات نوعية جيدة وبأسعار موافقة؛
- المساهمة في التنمية على المستوى المحلي البلدي والولائي وتحقيق الازدهار؛
- تلبية حاجات المستهلك المحلي والوطني.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريماتك**

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة ذلك المخطط الذي يوضح مسار التنظيم وثقافة أداء المؤسسة لأنشطتها، من خلال إدارة الوظائف والمصالح المختلفة، كما يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف ويبرز الهيكل التنظيمي جميع الوظائف التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومع المحيط الخارجي من جهة أخرى، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرارات واستمرارية النشاط.

وفي هذا النطاق فقد اعتمدت المؤسسة هيكلا تنظيميا سنة 2003 لأجل إبراز صورة النظام الهادف والفعال داخل المؤسسة، وكذا وتنظيم انتقال المعلومة وفق سياسة واضحة، وذلك لأجل تحقيق الأهداف التالية:

**الشكل رقم (01): يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريماتك**

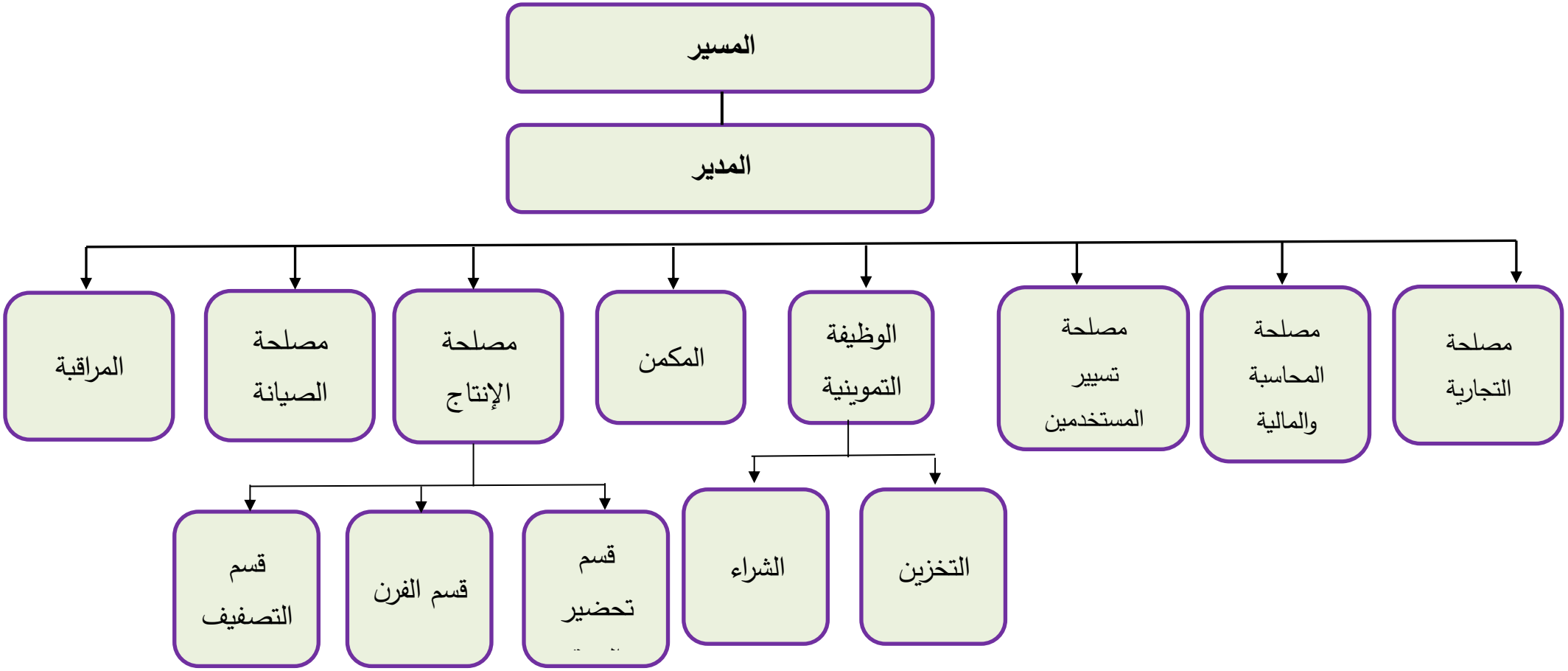


**المصدر:** بإعتماد على الوثائق المقدمة من كرف المءسسة محل الدراسة

**المبحث الثاني: تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر في مؤسسة بريماتك**

**المطلب الأول: تحديد المصالح المرتبطة بإجراءات التدقيق**

1. **مصلحة الشراء:**

مسؤولة عن عملية شراء المواد الأولية والاستهلاكية وقطع الغيار اللازمة للعملية الإنتاجية بما يتوافق والبرنامج السنوي وتتمثل مهامها فيما يلي:

- استلام تقديرات مصلحة الإنتاج والصيانة من المواد الأولية والاستهلاكية وقطع الغيار؛
- الإعلان عن مناقصات وطنية ودولية للتموين؛
- القيام بإجراءات الشحن والنقل والجمارك والتأمين على البضاعة.

2. **مصلحة تسيير المخزن:**

يكمن دورها فيما يلي:

- حساب كميات المواد الداخلة في المخازن؛
- مراقبة نوعية المواد المنتقاة ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة؛
- تحرير وصل استلام ومراقبة الفواتير وكذلك تحرير سند إخراج السلع من المخزن.

3. **مصلحة الإنتاج:**

وتتكفل هذه المصلحة بالإشراف على كافة مراحل الإنتاج والتموين بالمواد الأولية ومن بين هذه المهام نذكر:

- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة وتساهم في توفير المواد الأولية؛
- الإشراف وتنسيق نشاطات هذه الوظيفة، وتحرير تقارير النشاط؛
- تحضير برنامج الإنتاج واستهلاك المواد الأولية؛
- إيجاد سبل الاستهلاك المعياري للمواد الأولية ومركبات مواد التعبئة؛
- السهر على النظام والأمن والآداب داخل الورشات الصناعية؛
- السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا من جانب النظافة ومراقبة الجودة؛
- السهر على احترام إجراءات المراقبة بالعينات وتحليلها، وكذا تحسينها؛

- تحديد حاجات المخبر فيما يخص المنتجات والتجهيزات؛
- السهر على احترام مقاييس الاستهلاك، واحترام قانون الجودة الصحية للمركبات وتمييز المنتوج؛
- الاستغلال والمراقبة والمصادقة على نتائج تحليل والتخلص من المواد الفاسدة.

**4. مصلحة المحاسبية والمالية:**

وتقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح، ومن بين هذه المهام نذكر:

- اعداد الميزانية المحاسبية والجبائية حسب النظام المالي SCF.
- اعداد التصريحات الجبائية والشبه جبائية ودفعها في اجالها.
- متابعة سجلات البنك ومتابعة القروض البنكية.
- متابعة المصاريف عن طريق الصندوق.
- مطابقة الوثائق المحاسبية مع المصاريف والإيرادات.
- السهر على دفع الديون والقروض، وتغطية الزبائن بما يلائم المؤسسة ولا يوقعها في عجز مالي.
- الحرص على أملاك المؤسسة ومتابعة العقود (الاستثمارات).
- العمل على متابعة استهلاك المواد في وقتها حسب المخطط المتبع والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة؛
- الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية).
- السهر على المراقبة الدورية على الخزينة؛
- تحديد تكاليف الإنتاج.

**المطلب الثاني: تحديد المخاطر داخل مؤسسة بريماتك**

خلال تحقيقاتنا في مرحلة فهم النشاط، حددنا المخاطر المختلفة المرتبطة بمختلف المحاور وتم حصرها في:

*** مخاطر عوامل الرقابة الدخلية وكذلك المخاطر الملازمة:**

1- يمكن للمنافسة الشرسة والخصومات الكبيرة الممنوحة للمبتدئين الجدد أن تؤثر على تقييم المخزونات. بالفعل، عندما يتم خفض أسعار التجزئة من أجل المنافسة، تنتج مخاطرة في التحديد الصحيح للدخل في الوقت الذي تسعى فيه فرق المبيعات لتحقيق أهداف.

التركيز على دراسة المداخيل والمنتجات الفرعية والهوامش في البيع، النظر في تأثيرها على التقييم الحالي والتقادم الحالي للمخزون.

2- قد ينتج عن وجود معاملات بين الأشخاص ذوي الصلة أسعار شراء غير مناسبة لمؤسسة بريماتك.

3- قد ينتج عن وجود المعاملات بين الأشخاص ذوي الصلة أسعار شراء غير مناسبة، وهذا قد يؤثر على الحسابات: تكلفة المبيعات وحسابات الموردين والمخزونات والمعلومات المتعلقة بالأطراف المرتبطة ببعضها (الحسابات الجارية).

4- قد يفشل الخط الجديد ويخلق مخاطرة تتمثل في محاولة الشركة القيام بالتزوير من أجل الحفاظ على الدخل لحماية العلامات التجارية الحالية وتحقيق الأهداف، وهذا قد يكون له تأثير على حسابات المداخيل وحسابات الزبائن وحسابات تكلفة الشراء وحسابات المخزونات.

كما يمثل العدد المتزايد للطلبات التي تلقيناها عبر الإنترنت من زبائن مختلفين مخاطرة لأن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الاتفاقيات ليس دائما فعالا.

5- يوجد مخاطرة التلاعب المحتمل لأرقام المخزونات لتحقيق خفض التكلفة بنسبة 5 ٪ مع تأثير على تكلفة المبيعات وحسابات الموردين وحسابات المخزونات.

**المطلب الثالث: تحديد الحسابات الأساسية (الكبيرة)**

لتحديد الحسابات الكبيرة، قمنا بتحليل عاملين :

-الخطر الكامن الذي يكون مرفقا معى نوع القوائم المالية المطروحة

ورصيد الحساب والذي يكون ناتج عن الفرق بين المدين والدائن

### 1. تحديد الحسابات الهامة

لقد قمنا بالتحليل المحدد أعلاه في المنهجية من أجل تحديد الحسابات، ويجب أن لا ننسى أن الهدف هو عزل الحسابات التي يكون فيها احتمال وجود أخطاء كبيرة في الحسابات مرتفع.

إن النقاط التي أخذناها بعين الاعتبار هي التالية:

- **مستوى الخطر الكامن:** مرتفع بالنسبة للحسابات الكبيرة.
- **تعقيد الصفقات:** تعتبر الحسابات الكبيرة عمليات معقدة على العموم، لأن الصفقات المعقدة غالبا ما تكون معرضة لأخطاء كبيرة.
- **حجم الصفقات:** يكون حجم الصفقات الحسابات الكبيرة مرتفع. إذ أنه كلما ارتفع عدد العمليات، ارتفع معه احتمال ارتفاع الأخطاء المسجلة.
- **أهمية مبالغ الصفقات:** تمثل الحسابات الكبيرة مبالغ صفقات مرتفعة لأنه كل ما كانت مبالغ الصفقات مرتفعة، يرتفع احتمال حدوث أخطاء كبيرة.

استند تحليلنا على مقابلات مع المسؤولين بالمؤسسة، على الخبرة المكتسبة خلال عمليات التدقيق السابقة وتقييم القوائم المالية التي تنتجها مؤسسة بريماتك. تلخص الاعمال المنجزة كما يلي:

إن الحسابات التي تم اختيارها هي تلك التي تمثل مخاطر عالية محتملة للخطأ حسب الخبرة المكتسبة خلال عمليات التدقيق السابقة.

وعليه فإن الحسابات الكبيرة (فئة الصفقات) محددة كما يلي:

- المخزونات؛
- الزبائن؛
- الخزينة؛

- المبيعات.

بالنسبة لهذه الحسابات الأربعة، قمنا بتنفيذ الإجراءات من أجل الحصول على تقييم دقيق للمخاطر التي تم تحديدها من أجل وضع إجراءات تدقيق مناسبة لمعالجة هذه المخاطر.

**2. الأعمال حول الحسابات الكبيرة:**

لقد قمنا بالأنشطة التالية لكل واحد من الحسابات الكبيرة التي تم تحديدها:

- حررنا سرد توضيحي لفئات الصفقات الكبيرة.
- التحديد والتعرف على "ما الخطأ الذي قد يحدث" (WCGW)
- تقييم المراقبات الرئيسية المحددة.

**المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية**

تتم العمليات التي قام بها فريق التدقيق من أجل تقييم المخاطر خلال مهمة محددة تسمى المهمة بالنيابة. حيث قمنا خلال هذه المرحلة بإجراء المقابلات والتحقيقات اللازمة لتنفيذ تقييمنا للمخاطر، ولاحظنا بالنسبة لفئات الصفقات الأربع المحددة (الحسابات الكبيرة) التناقضات والنقائص التالية.

**المطلب الأول: نتائج الدراسة على المخزونات**

لقد لاحظنا بالنسبة للمخزونات، وجود نقائص في الإجراءات المحاسبية وبالفعل ومن خلال المقابلات واختبارات المراقبات التي أجريت على المخزونات، لاحظنا وجود تناقضات في طريقة تقييم مخزونات المنتجات المصنعة للشركة، حيث يعتمد هذا التقييم على المعايير التالية:

**1. التمييز بين تكلفة المنتجات المباعة للتصدير وتكلفة المنتجات المباعة محليا:**

يتم تقييم مبيعات التصدير بتكلفة إنتاج الشهر السابق، بينما يتم تقييم المبيعات المحلية بمتوسط التكلفة المرجح مع تأثير مبيعات التصدير. يؤدي هذا التمييز إلى الحصول على تكاليف مختلفة وذلك حسب الوجهة، بالرغم من أنه عند الخروج من المصنع، كانت كل المنتجات بنفس التكلفة.

**2. تطبيق ليفو LIFO: (الممنوع من طرف سيسكوهادا SYSCOHADA)**

سيتم تطبيق طريقة التقييم كامب CUMP؛ تبدأ الطريقة بحساب تكلفة مبيعات التصدير بناء على تكلفة الإنتاج، فإذا كانت الكميات المباعة للتصدير لشهر واحد أكبر من إنتاج ذلك الشهر، يتم أخذ فائض المخزون الأولي للشهر الحالي (أو المخزون النهائي للشهر السابق).

ويتم تقييم هذا الفائض الذي يأتي من المخزون الأولي بتكلفة الإنتاج الجاري الذي كان ينبغي أن يكون كذلك بتكلفة الشهر السابق، هذا هو تطبيق" LIFO "الأخير دخولا هو الأول خروجا"، وهي الطريقة التي منعتها سيسكوهادا.

وبالتالي هناك خطر عدم المطابقة لطرق التقييم التي تقبلها سيسكوهادا، هناك بالفعل طريقة تقييم متوسط التكلفة المرجح غير أن التمييز بين تكاليف تقييم مبيعات التصدير والمبيعات المحلية يؤدي إلى إعطاء قيمة خاطئة لمخزون المنتجات المصنعة.

بالإضافة إلى ذلك؛ لم يقم الزبون بإجراء جرد شامل لمخزوناته، إذ أن المحاضر التي تم الحصول عليها تتعلق فقط بمخزونات أخذت من أحد ثلاث متاجر للزبون، من المفروض أن تسمح لنا هذه المحاضر بالتأكد من أن جرد المواد الأولية قد تم بالفعل وأنه قم تمت الموافقة على هذا المحضر من مختلف الأطراف.

**المطلب الثاني: نتائج الدراسة على الزبائن**

فيما يتعلق بديون الزبائن، كشفت تحقيقاتنا على:

أن مؤسسة بريماتك لم تتمكن من الاستخراج من نظامها ميزان مراجعة ديون الزبائن في غياب ميزان المراجعة، يصعب على الشركة تقييم أسبقية ديون الزبائن من أجل تحديد الديون التي يجب توفيرها، وبالتالي فإن بريماتك تخاطر بالإبقاء في حساباتها ديون غير محصلة.

بالإضافة إلى ذلك، عند فهم عملية مبيعات التصدير لاحظنا أن تاريخ التسليم المسجل على وصل التسليم يختلف عن التاريخ الفعلي الذي تم فيه التسليم.

يحرر وصل التسليم وتحرر الفاتورة في نفس الوقت بواسطة النظام المعلوماتي AS400، برنامج إدارة مبيعات مؤسسة بريماتك وهذا هو التاريخ الذي تستخدمه المحاسبة لتسجيل البيع، غير أنه غالبا ما يتم التسليم الفعلي بعد عدة أيام بسبب التحميل في الحاويات وجميع الإجراءات الإدارية الناتجة عن ذلك.

ونتيجة لذلك؛ يوجد خطر عند اختتام السنة المالية وعدم ارتباط المبيعات بالفترة الصحيحة مما يشكل عائق لمبدأ فصل السنوات المالية.

**المطلب الثالث: نتائج الدراسة على المبيعات والخزينة**

**أولا: نتائج الدراسة على المبيعات**

بالنسبة لمبيعات المنتجات فإن العنصر الرئيسي الذي تم تسجيله هو مشكلة مبيعات التصدير، حيث أن هذه المبيعات تحسب عند تاريخ التسليم بينما لا يتم إصدار وصل التسليم في نفس الوقت مع التسليم الفعلي للمنتجات المباعة، مما يعرض لمخاطرة تتعلق باحترام مبدأ فصل السنوات المالية.

بعد تنفيذ جميع إجراءاتنا لفهم فئات الصفقات الهامة لاحظنا النقائص الموضحة أعلاه، إن هذه النقائص ستوجهنا لتحديد طريقتنا للمصادقة على الحسابات المتعلقة بهذه الفئات من الصفقات.

**ثانيا: نتائج الدراسة على الخزينة**

فيما يتعلق بالخزينة، لاحظنا العناصر التالية:

لا تتم المصادقة على بيانات المقاربات البنكية من طرف المسؤولين على الخزينة، وهذا ينتج خطرا على موثوقية هذه المقاربات البنكية خاصة وأننا لاحظنا أنه في بعض المقاربات البنكية لم يتم التحقق من الدقة الحسابية للمبالغ.

تخضع النقود بالصندوق لعمليات جرد شهرية، غير أننا لاحظنا أنه تتم المصادقة على محاضر جرد الصندوق منها فقط من طرف أمين الصندوق المسؤول عن الصندوق، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خطر الاحتيال بالنسبة لنقود الصندوق لعدم وجود فصل بين مهام أمين الصندوق ومراقب الصندوق.

**المبحث الرابع: تأثير نتائج تقييم المخاطر على مراجعة الحسابات**

يهدف تحليل المخاطر إلى توجيه المدقق في تحديد منهجه لمراجعة الحسابات، فيما يتعلق بكل الأعمال التي تمت من أجل فهم نشاط بريماتك وتحليل المخاطر المتعلقة ببيئتها ونشاطها وأساليبها المحاسبية، قام فريق التدقيق بإنشاء إجراءات مراقبة الحسابات المناسبة للتأكد من أن القوائم المالية التي قدمتها شركة بريماتك مطابقة وموثوق فيها حسب تنظيم اوهادا.

**المطلب الأول: الأثر على استراتيجية التدقيق**

كان لتحليل المخاطر الذي قمنا به تأثير واضح على استراتيجية التدقيق المطبقة في مراقبة حسابات مؤسسة بريماتك.

من أجل تغطية مخاطر عدم الكشف المرتبطة بالتدقيق المحاسبي، قرر مسؤول المهمة تخفيض عتبات التحقيقات من أجل الحصول على تأكيد عالي حول موثوقية الحسابات الكبيرة: المخزونات الزبائن الخزينة المبيعات (انظر الجدول أسفله).

**الجدول رقم (02): يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب الصندوق وحساب البنك**

| الإجراءات الموضوعية الأولية | الإجراءات التكميلية |
|---|---|
| النظر في التأكيدات البنكية | حساب الخزينة بالعملة الصعبة |
| النظر في المقاربة البنكية | التحقق من جميع المعاملات |
| النظر في عمليات البحث على الكشوف | تحويل الأموال والتحويلات الداخلية |
| النظر في حساب الصندوق | التحقق من المسودة (مسودة الصندوق) |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الدراسة

سيكون لهذا الانخفاض في العتبات تأثير فوري على الزيادة في ملخص فروق تدقيق الأخطاء التي تفوق أو تساوي مبالغها 800000 دينار جزائري.

**المطلب الثاني: الأثر على أعمال مراقبة الحسابات**

خلال مراقبة الحسابات قام فريق التدقيق الذي أخذ بعين الاعتبار الأخطاء والنقائص المسجلة خلال مرحلة تحليل الحسابات باختبارات مكثفة على الحسابات الكبيرة، حيث لا تتكون هذه الاختبارات فقط من تلك الاختبارات التي تحددها المنهجية العامة لمراقبة الحسابات، ولكن تتكون أيضا من الإجراءات التكميلية لتغطية بعض المخاطر التي تم التعرف عليها في تحليل المخاطر مؤسسة بريماتك التي تم تنفيذها في البداية. يوجد فيما يلي إجراءات التدقيق المنفذة لهذه الفئات المختلفة من الصفقات الهامة:

**الجدول رقم (03): يوضح الاختبارات المعتمدة أثناء الدراسة**

| الإجراءات الموضوعية الأولية | الإجراءات التكميلية |
|---|---|
| النظر في الجرد العام لوضعية المخزونات | التحقق من المخزون الخاص بمشتريات الفترة المعنية |
| النظر في الجرد التحليلي للمخزون (الوثائق التحليلية) | إجراء اختبارات حول طبيعة المخزون |
| تقييم مقتنيات المخزون | التحقق من مخزون آخر المدة |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الدراسة

من حيث مدة الاعمال، تمت مراجعة الساعات المخصصة للتدقيق في هذه الفئات من الصفقات برفعها للسماح لفريق التدقيق بالعمل بشكل جيد وإبداء رأي موضوعي حول هذه الحسابات. (انظر الجدول الزمني أسفله).

**الجدول رقم (04): يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب الزبائن**

| الإجراءات الموضوعية الأولية | الإجراءات التكميلية |
|---|---|
| النظر في دفتر الأستاذ والجرد الأولي | – |
| النظر في حسابات الزبائن المهمين | النظر في الزبائن المشكوك فيهم |
| النظر في حصص الزبائن | النظر في ميزان المراجعة |
| مراجعة الفواتير المعدة | – |
| حركة الزبائن | – |
| المراجعة التحليلية للزبائن الدائنين | – |
| المراجعة النهائية (في مرحلة الغلق) | – |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الدراسة

**المطلب الثالث: الأثر على رأي محافظ الحسابات**

في نهاية أعمال مراجعة الحسابات، لاحظ فريق التدقيق التعديلات والتسويات على الحسابات التي خضعت لتحليل المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لهذه الأقسام لم تذكر التدقيقات السابقة أي نقائص كبيرة يجب ذكرها في التقرير، هذا راجع جزئيا لعدم وجود تخطيط لمهام النيابة (تحليل المخاطر) في السنوات السابقة، تمت مناقشة هذه التعديلات مع الزبون الذي وافق على إجراء قيود تسوية.

أثرت هذه التعديلات على نتيجة مؤسسة بريماتك بالنسبة للسنة المالية قيد المراجعة. بالفعل، وفقا للأعمال المنجزة، يجب أن تخضع النتائج لانخفاض قدره 724 247 783 دينار جزائري لكي تعكس الصورة الحقيقية للأصول والوضع المالي الفعليين مؤسسة بريماتك للسنة المالية 2009.

يوجد فيما يلي جدول ملخصات عن هذه التعديلات: يمثل هذا الجدول ملخص اختلافات التدقيق.

**الجدول رقم (05): يوضح الاختبارات المعتمدة على حساب المبيعات**

| الإجراءات الموضوعية الأولية | الإجراءات التكميلية |
|---|---|
| المقاربة، الجرد العام، ميزان المبيعات | – |
| تحليل سجل المبيعات | – |
| اختبار حول وضعية المبيعات | – |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الدراسة

يوجد فيما يلي جدول ملخص عن التعديلات: يمثل هذا الجدول ملخص اختلافات التدقيق.

بعد إجراء التعديلات التي فرضها مدقق الحسابات، تمت المصادقة على حسابات مؤسسة بريماتك دون تحفظات.

**الجدول رقم (06): يوضح النتيجة النهائية لعملية التدقيق (الفرق الغير مصرح به)**

| نتائج العملية قبل التدقيق | مبلغ التعديل (الفارق) | نتائج العملية بعد التدقيق |
|---|---|---|
| | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الدراسة

في نهاية تحليل المخاطر التي تم تطبيقها على حالة شركة التصنيع ALCI، يمكننا القول بكل ثقة أن الطريقة المتبعة سمحت لفريق التدقيق بتوجيه خياراته من حيث استراتيجية وإجراءات مراجعة الحسابات.

إن هذه الطريقة مناسبة أكثر حيث أنه خلال مهام التدقيق السابقة التي لم يتم فيها تنفيذ مهمة النيابة، لم تظهر حسابات المخزونات، وديون الزبائن والخزينة والمبيعات نقائص كبيرة. إذ أنه بفضل تحليل المخاطر المختلفة، حدد فريق التدقيق نقائص في نفس هذه الحسابات بمبلغ إجمالي قدره 724 247 783 دينار جزائري، مما أدى إلى انخفاض في النتيجة بنفس المبلغ.

**خلاصة الفصل**

خلال تحليلنا؛ بعد تحديد مفاهيم التدقيق والطرق الحالية المختلفة، قمنا بمراجعة معايير ISA فيما يتعلق بتحليل المخاطر.

حسب هذه المعايير، يعد تحليل المخاطر مهمة تكون جزءا من عمل محافظ الحسابات ويجب إجراؤه حسب منهجية صارمة تهدف إلى التوصل إلى فهم معمق للعمليات والإجراءات داخل الشركة الخاضعة للتدقيق. تكمن فائدة هذه المهمة التحليلية في قدرتها على تقديم رؤية واضحة لمناطق الخطر على مستوى فئات الصفقات الناتجة من حسابات الشركة الخاضعة لتدقيق.

توضح الحالة العملية التي قمنا بتحليلها بشكل واضح ضرورة إجراء هذا النوع من التحليل لأن هذه المهمة سمحت بإظهار تناقضات في إجراءات مؤسسة بريماتك. كما سمحت هذه التناقضات لمسؤول التدقيق بإعادة توجيه استراتيجيته طبقا لهذه النقاط المسجلة، والتي أدت إعادة التوجيه هذه إلى المراجعة بخفض نتيجة المؤسسة لتعكس الصورة الصحيحة التي يفرضها التنظيم المحاسبي.

بالرغم من الضروري اثبات المزايا المستمدة من مهام تحليل المخاطر داخل الشركات التي خضعت للتدقيق، إلا أن هذه الأنواع من المهام لا يتم تنفيذها بشكل منتظم إما بسبب الميزانية، أو بسبب عدم كفاية الموارد البشرية للتخطيط لمثل هذه المهام، نظرا لفائدتها ينبغي فرض تطبيقها على أي نوع من الشركات من أجل تغطية مخاطر إصدار تقارير تدقيق غير موثوق بها، والتي لاحظناها خلال الأزمة المالية المعروفة في السنوات الأخيرة.

# الخاتمة العامة

**خاتمة:**

من خلال طرح لموضوع "أهمية تحليل المخاطر في إجراءات عمل محافظ الحسابات" ولمعالجة إشكالية البحث التي تمحورت حول ما أهمية تحليل المخاطر في إجراءات عمل محافظ الحسابات؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تمت معالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية.

**I. نتائج الدراسة واختبار الفرضيات**

أ- **نتائج الدراسة النظرية:** من خلالها تم التوصل إلى:

- التدقيق عملية منظمة (مرتبة) يقوم بها شخص مستقل وكفؤ من خلال القيام بعملية التدقيق أي الفحص وهذا لإبداء رأي فني محايد حول مصداقية وعدالة القوائم المالية.

ومن هذا فإن الفرضية المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات تعتبر محققة.

- حتى يتم الوصول إلى قوائم مالية ذات مصداقية وصحيحة لابد من السهر على سلامة العمل المنجز من طرف محافظ الحسابات، وحتى يكون التدقيق جوهري لابد من الحرص على أمتشاف ومعرفة المخاطر المرتبطة بعملية التدقيق وحصرها.
- فهنالك مخاطر مرتبطة بطبيعة العلمية المنجزة وأخرى مرتبطة بطبيعة المؤسسة محل الدراسة.

ومن هنا فإن الفرضية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمهنة محققة.

- للقيام بعملية التدقيق داخل المؤسسة لابد على المدقق أو محافظ الحسابات القيام بمجموعة من الإجراءات أي العمليات أو الخطوات حتى يتسنى له الوصول إلى التقرير النهائي.

ومنه فان الفرضية المتعلقة بالاجراءات المتبعة لمحافظ الحسابات محققة.

**الشكل رقم (02): يمثل الإجراءات المتبعة لمهنة التدقيق**

**المصدر**: من إعداد الطالب استنادا على نتائج البحث.

**ب- النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية:**

من خلال قيامنا بدراسة تطبيقية لعمل محافظ الحسابات في الشركة ذات م.م "بريماتك" استنتجنا ما يلي:

- عمل محافظ الحسابات يمتاز بالدقة والحذر منذ البداية لقبول المهمة إلى غاية نهايتها.
- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من عدم وقوعه في إحدى حالات التنافي أو الموانع.
- يجب على محافظ الحسابات أن يقوم بتوثيق كل الأعمال التي قام بها في ورقة عمل مسودة وترتيبها في الملف السنوي للمؤسسة.
- التدقيق الجيد في الحسابات الكبرى ومحاولة إيجاد الأخطار المنجرة عنها.
- من خلال بحثنا توصلنا إلى أن محافظ الحسابات يلعب دورا مهما في تعزيز مصداقية القوائم المالية لكونه مستقل عن الجهة المصدرة لهذه القوائم.
- عملية اكتشاف المخاطر أي الأخطاء والغش عند مباشرة عملية التدقيق تمثل عنصرا أساسيا للوصول إلى قوائم مالية صحيحة.
- اعتبار القوائم المالية مصدر للمعلومات وكذلك في عملية اتخاذ القرار، بحيث تكون مصداقيتها تعكس على صحة القرار المتخذ.
- يمكن أن نعتبر أن المخاطر تؤثر على عمل محافظ الحسابات باعتبار أن هناك بعض من المخاطر لا يمكن التحكم فيها وتكون المؤسسة هي المسؤولة عنها.

**II. الاقتراحات والتوصيات**

من خلال قيامنا بالبحث وجدنا بعض النقائص أو السلبيات؛ فاقترحنا تهديلها والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

- الحرص على إنشاء نظام ملائم لتوثيق وترتيب الوثائق على مستوى دائرة التموين وتسيير المخزونات وذلك راجع إلى كونها مهمة.
- تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي للمؤسسة.
- ضرورة تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر من خلال التشديد على الممارسات الغير شرعية للمهنة.
- توسيع نطاق ومسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش.
- العمل على عقد الندوات والاجتماعات والمؤتمرات للتنسيق بين المهنة والمؤسسة.

- تفعيل إجراءات الرقابة على مكاتب التدقيق للوقوف على مدى التزامهم بمبادئ المهنة لتعزيز عملية التدقيق.

**III. آفاق الدراسة:**

من خلال تناولنا لموضوع أهمية تحليل المخاطر في إجراءات عمل محافظ الحسابات؛ ارتأينا أن نضع مواضيع بحوث مستقبلا والتي يمكن طرحها على الشكل التالي:

- دور مخاطر التدقيق في الحد من التهرب الضريبي؛
- اهمية تفعيل التدقيق الداخلي للحد من مخاطر التدقيق؛
- الرقابة الداخلية وعلاقتها بمهنة محافظ الحسابات.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

**1)** أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

**2)** ادريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1996.

**3)** ألفين أرنيز وجيمس لوبك المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.

**4)** حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

**5)** حسين القاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.

**6)** خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2001.

**7)** رأفت سلامة محمود وأحمد يوسف كلبونة وعمر محمد وريقات، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

**8)** رضي محمد سامي: موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.

**9)** عبد الفتاح الصحن ونحند سمير الصبان وشؤيفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

**10)** محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

**11)** محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

**12)** محمد رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010.

**13)** محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

**14)** محمد سيد السرايا، أصول قواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2002.

**15)** هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2000.

**16)** يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2000.

**17)** محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007.

❖ **المذكرات والأطروحات**

**1)** خيراني العيد: مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

**2)** عثمان إبراهيم أحميد الجيزاوي: أهمية بعض العوامل في تقييم المراجع لمخاطر المراجعة لأغراض التخطيط لعملية المراجعة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، 2013.

**3)** مرشد عبد المصدر: أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، 2013.

❖ **القوانين والمراسيم**

**1)** الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، العدد 42، المادة 22.

**2)** الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011، العدد 07، المواد من 3 إلى 15.

**3)** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي، 2007، الجزائر.

❖ **المجلات والملتقيات**

**1)** على محمد موسى، مصطفى ساسي فتوحة: التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة، مجلة الجامعة، العدد18، ليبيا، 2016.

❖ **الموسوعات والقواميس**

**1)** طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر ، 2004.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

**1)** IFAC, Materiality and Audit Risk : International Guldline, International Comité des pratiques d'audit, 1987.

**2)** Mokhtar Belaiboud, pratique de l'audit, Berti édition, Alger, 2005.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

**1)** http://umiss.lib.olemiss.edu:82/articles/1038070.6602/1.PDF

**2)** http://www.sqarra.wordpress.com/isas2000/

# الملاحق

**الملحق رقم (01):**

N°01/CAC/2018

DJEMIAT LAMINE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
AGREE EN COMPTABILITE
PROMOTION DJEMIAT DJEMAI ROUTE SONITEX
BP:2239 RP M'SILA TEL & FAX:035 55 46 37

## ACCEPTATION DE MANDAT DE COMMISSAIRE AUX COMPTES

Je soussigné (e)

Nom : **DJEMIAT** Prénom : **Lamine**

Date et lieu de Naissance : **le 25 /12/ 1972 à M'SILA**

Adresse : ROUTE SONITEX PROMOTION DJEMIAT DJEMAI M'SILA BP:2239 RP

Tél & fax : 035 55 46 37

Commissaire aux Comptes agrée par l'attestation du Conseil de l'Ordre national n°**3517** **du 29/07/2010**

**DECLARE :**

1°)En vertu du décret n°05-05 du 25/07/2005 portant loi de finance complémentaire pour 2005, et notamment l'art 12 qui oblige les AG des SARL à la désignation de commissaires aux comptes.

2°) accepter le Mandat de **Commissaire aux Comptes de l'EURL BRIMATEC**, m'est conféré, pour une période de 03 ans par l'assemblée générale des actionnaires en date du:09/07/2018

3°) n'encourir aucune des incompatibilités prévues par la législation en vigueur.

**FAIT A M'SILA, le** 20/07/2018

DJEMIAT Lamine
Attestation N°3517
Tél: 035 55 46 37
- M'sila -
Commissaire aux Comptes, Comptable Agréé

**الملحق رقم (02):**

EURL BRIMATEC
CAPITAL SOCIAL : 465 000 000 DA
SIEGE SOCIAL : El djorf Ouled Derradj – w – M'sila

مؤسسة ذ ش و م م بريماتك
رأس المال الاجتماعي : 465.000.000 دج
المقر الاجتماعي : حي الجرف بلدية أولاد دراج ولاية المسيلة

## جمعية عامة غير عادية جلـــسة يوم 2018/07/09

بتاريخ التاسع من شهر جويلية سنة ألفين وثمانية عشرة وعلى الساعة التاسعة صباحا انعقدت الجمعية العامة الغير عادية لشركة "بريماتك" بمقرها الكائن بالجرف أولاد دراج ولاية المسيلة . و تمت خلالها المصادقة على اللوائح التالية:

1- المصادقة على تعيين السيد: جميات لمين محاظ حسابات للشركة لمدة ثلاث (03) سنوات الخاصة بميزانيات سنة 2018 و 2019 و 2020.

بما انه لم تبق أية نقطة حول جدول الأعمال، رفع الرئيس الجلسة على الساعة العاشرة .

المسير السيـد: سويح أحمد

RC : 04B0562699 00/28
MF N° 0004 2804 9000 943
ART N° 2804 0353 261
TEL : 035 39 84 28
FAX : 035 39 84 30

Email : brimatec2010@gmail.com
www.groupesouyeh.com

السجل التجاري رقم : 04ب 0562699
الرقم الجبائي: 0004 2804 9000 943
رقم المادة: 2804 0353 261
الهاتف: 035 39 84 28
الفاكس: 035 39 84 30

## الملحق رقم (03):

DOSSIER EURL BRIMATEC BRIQUETERIE

Exercie du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

### BALANCE DES STOCKS PAR FAMILLE

DATE 31/12/19

PERIODE DU 01/01/2019 AU : 31/12/2019

PAGE: 1

| CODE | FAMILLE | PERIODE PRECEDENTE | ENTREES PERIODE | SORTIES PERIODE | STOCK FIN PERIODE |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Valeur | Valeur | Valeur | Valeur |
| 40200 | FEUILLARD EN PLAST.POUR EMBALLAGE | 5 572 582,28 | 14 163 025,20 | 8 935 587,56 | 10 800 019,92 |
| X1599 | HUILES ET GRAISSES | 7 928 154,63 | 2 456 753,68 | 4 536 172,66 | 5 848 735,66 |
| X1999 | PRODUITS REFRACTAIRES | 5 705 964,85 | 6 889 118,52 | 9 444 974,61 | 3 150 108,76 |
| X2501 | AUTRES PDR CONSOMMABLES | 21 437 478,22 | 4 536 186,16 | 4 131 551,54 | 21 842 112,84 |
| X2598 | CARNET ESSENCE DE 25BONS NAFTAL | 0,00 | 513 794,64 | 513 794,64 | 0,00 |
| X2599 | GASOIL ET CARBURANTS POUR D/ENGINS | 3 062 881,47 | 7 413 790,00 | 5 139 521,25 | 5 337 150,23 |
| X2601 | PDR SPECIFIQUE AUX INSTALLATIONS | 6 655 795,68 | 8 193 936,52 | 1 358 802,46 | 13 490 929,74 |
| X2602 | PDR POUR DIVERS ENGINS ROULANT | 1 546 023,82 | 0,00 | 0,00 | 1 546 023,82 |
| X2700 | PDR ELECTRIQUE + INSTRUMENTATION | 13 180 330,26 | 538 295,42 | 789 105,14 | 12 929 520,54 |
| X2702 | CABLES ELECTRIQUES | 4 701 802,83 | 0,00 | 274 410,00 | 4 427 392,83 |
| X3401 | CIMENT DE CONSTRUCTION | 1 214 428,86 | 0,00 | 777 642,68 | 436 786,18 |
| | TOTAUX | 71 005 442,90 | 44 704 900,14 | 35 901 562,54 | 79 808 780,52 |

## الملحق رقم (04):

Fifo

| ETAT ENTREE ET SORTEE STOCKS BRIQUE 12T -08T - 04T MOIS NOVEMBRE 2019 | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ENTREE | | | | SORTEE | | | | STOCK FINAL | | | |
| date | | QTE | P-U | MONTANT | | QTE | P-U | MONTANT | | QTE | P-U | MONTANT |
| 31-10-2019 | | | | | | | | | STOCK DEBIT 12T | 154,765 | 15.03 | 2,326,633.71 |
| 30-11-2019 | ENTREE 12T | 1,423,440 | 15.02 | 21,382,911.93 | SORTEE 12T | 154,765 | 15.03 | 2,326,633.71 | | | | |
| | | | | | SORTEE 12T | 1,298,852 | 15.02 | 19,511,351.32 | | | | |
| | | | | | TOTAL SORT 12T | 1,453,617 | | 21,837,985.03 | STOCK FINAL 12T | 124,588 | 15.02 | 1,871,560.61 |
| | | | | | | | | | | | | |
| 31-10-2019 | | | | | | | | | STOCK DEBIT 08T | 28,328 | 9.62 | 272,605.78 |
| 30-11-2019 | ENTREE 08T | 71,280 | 9.61 | 685,291.50 | SORTEE 08T | 28,328 | 9.62 | 272,605.78 | | | | |
| | | | | | SORTEE 08T | 10,392 | 9.61 | 99,909.50 | | | | |
| | | | | | TOTAL SORT 08T | 38,720 | | 372,515.28 | STOCK FINAL 08T | 60,888 | 9.61 | 585,382.00 |
| | | | | | | | | | | | | |
| 31-10-2019 | | | | | | | | | STOCK DEBIT 04T | 77,568 | 7.82 | 604,994.62 |
| 30-11-2019 | ENTREE 04T | 0 | 7.81 | 0.00 | SORTEE 04T | 0 | 7.82 | 0.00 | | | | |
| | | | | | SORTEE 04T | 0 | 7.79 | 0.00 | | | | |
| | | | | | TOTAL SORT 04T | 0 | | 0.00 | STOCK FINAL 04T | 77,568 | 7.79 | 604,994.62 |
| TOTAL SORTEE STOCKS DEBIT 11/2019 | | | | | | | | 2,599,239.49 | | | | |
| TOTAL SORTEE STOCKS MOIS 11/2019 | | | | | | | | 19,611,260.82 | | | | |

| ETAT ENTREE ET SORTEE STOCKS BRIQUE 12T -08T - 04T MOIS DECEMBRE 2019 | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ENTREE | | | | SORTEE | | | | STOCK FINAL | | | |
| date | | QTE | P-U | MONTANT | | QTE | P-U | MONTANT | | QTE | P-U | MONTANT |
| 30-11-2019 | | | | | | | | | STOCK DEBIT 12T | 124,588 | 15.02 | 1,871,560.61 |
| 31-12-2019 | ENTREE 12T | 1,265,760 | 15.54 | 19,670,058.24 | SORTEE 12T | 124,588 | 15.02 | 1,871,560.61 | | | | |
| | | | | | SORTEE 12T | 1,074,613 | 15.54 | 16,699,611.54 | | | | |
| | | | | | TOTAL SORT 12T | 1,199,201 | | 18,571,172.15 | STOCK FINAL 12T | 191,147 | 15.54 | 2,970,446.70 |
| | | | | | | | | | | | | |
| 30-11-2019 | | | | | | | | | STOCK DEBIT 08T | 60,888 | 9.61 | 585,382.00 |
| 31-12-2019 | ENTREE 08T | 0 | 0.00 | 0.00 | SORTEE 08T | 48,576 | 9.61 | 467,013.47 | | | | |
| | | | | | SORTEE 08T | 0 | 0.00 | 0.00 | | | | |
| | | | | | TOTAL SORT 08T | 48,576 | | 467,013.47 | STOCK FINAL 08T | 12,312 | 9.61 | 118,368.53 |
| | | | | | | | | | | | | |
| 30-11-2019 | | | | | | | | | STOCK DEBIT 04T | 77,568 | 7.79 | 604,994.62 |
| 31-12-2019 | ENTREE 04T | 509,760 | 8.08 | 4,119,299.57 | SORTEE 04T | 77,568 | | 604,994.62 | | | | |
| | | | | | SORTEE 04T | 460,208 | 8.08 | 3,718,876.76 | | | | |
| | | | | | TOTAL SORT 04T | 537,776 | | 4,323,871.38 | STOCK FINAL 04T | 49,552 | 8.08 | 400,422.81 |
| TOTAL SORTEE STOCKS DEBIT 12/2019 | | | | | | | | 2,943,568.69 | | | | |
| TOTAL SORTEE STOCKS MOIS 12/2019 | | | | | | | | 20,418,488.29 | | | | |

## الملحق رقم (05):

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION** N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

**Désignation de l'entreprise:** EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le **31/12/19**

## BILAN (ACTIF)

| ACTIF | 2019 | | | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | 178,000 | 143,883 | 34,116 | 51,916 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | 8,400,000 | | 8,400,000 | 8,400,000 |
| Bâtiments | 204,268,951 | 84,700,804 | 119,568,146 | 129,781,594 |
| Autres immobilisations corporelles | 1,181,548,506 | 915,085,431 | 266,463,075 | 371,822,193 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | |
| Impôts différés actif | | | | |
| **Comptes de liaison** | 71,960,262 | | 71,960,262 | 21,934,526 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **1,466,355,719** | **999,930,118** | **466,425,601** | **531,990,231** |
| **ACTIF COURANT** | | | | |
| **Stocks et encours** | 83,298,018 | | 83,298,018 | 71,686,829 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 13,498,951 | | 13,498,951 | 12,851,769 |
| Autres débiteurs | 8,234,567 | | 8,234,567 | 3,759,520 |
| Impôts et assimilés | | | | 552,102 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 19,135,225 | | 19,135,225 | 19,231,665 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **124,166,762** | | **124,166,762** | **108,081,887** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **1,590,522,482** | **999,930,118** | **590,592,363** | **640,072,118** |

## الملحق رقم (06):

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION** N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

**Désignation de l'entreprise:** EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le 31/12/19

### BILAN (PASSIF)

| | 2019 | 2018 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 465,000,000 | 465,000,000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | 7,936,742 | 6,023,921 |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 25,925,917 | 27,615,740 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | 64,901,767 | 75,434,011 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | |
| **TOTAL I** | **563,764,427** | **574,073,673** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | | |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| **TOTAL II** | | |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 16,903,326 | 24,066,549 |
| Impôts | 6,376,344 | 797,476 |
| Autres dettes | 3,548,266 | 41,134,418 |
| Trésorerie passif | | |
| **TOTAL III** | **26,827,936** | **65,998,444** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | **590,592,363** | **640,072,118** |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

## الملحق رقم (07):

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION** NIF 000428049000943

**Désignation de l'entreprise:** EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

### COMPTE DE RESULTAT

| RUBRIQUES | | 2019 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de marchandises | | | | | |
| Production vendue | Produits fabriqués | | 292,214,562 | | 292,667,736 |
| | Prestations de services | | | | |
| | Vente de travaux | | | | |
| Produits annexes | | | | | |
| Rabais, remises, ristournes accordés | | | | | |
| **Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes** | | | 292,214,562 | | 292,667,736 |
| Production stockée ou déstockée | | | 2,807,851 | | 623,575 |
| Production immobilisée | | | | | |
| Subventions d'exploitation | | | | | |
| **I-Production de l'exercice** | | | 295,022,414 | | 293,291,312 |
| Achats de marchandises vendues | | | | | |
| Matières premières | | 8,573,358 | | 5,093,171 | |
| Autres approvisionnements | | 26,456,587 | | 25,480,028 | |
| Variations des stocks | | | | | |
| Achats d'études et de prestations de services | | | | | |
| Autres consommations | | 45,699,708 | | 45,516,558 | |
| Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats | | | | | |
| Services extérieurs | Sous-traitance générale | | | | |
| | Locations | | | | |
| | Entretien, réparations et maintenance | 606,000 | | | |
| | Primes d'assurances | 812,620 | | 1,393,595 | |
| | Personnel extérieur à l'entreprise | | | | |
| | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 360,676 | | 586,708 | |
| | Publicité | 110,910 | | 45,110 | |
| | Déplacements, missions et réceptions | | | | |
| Autres services | | 1,207,320 | | 1,483,706 | |
| Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs | | | | | |
| **II-Consommations de l'exercice** | | 83,827,183 | | 79,598,878 | |
| **III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)** | | | 211,195,231 | | 213,692,433 |
| Charges de personnel | | 60,891,387 | | 59,879,332 | |
| Impôts et taxes et versements assimilés | | 3,640,908 | | 4,513,085 | |
| **IV-Excédent brut d'exploitation** | | | 146,662,934 | | 149,300,015 |
| Autres produits opérationnels | | | 894,233 | | 1,296,785 |
| Autres charges opérationnelles | | 2,974 | | 387,418 | |
| Dotations aux amortissements | | 115,590,365 | | 115,935,026 | |
| Provision | | | | | |
| Pertes de valeur | | | | | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | | |

../.. la suite sur la page suivante

## الملحق رقم (08):

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION** N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

**Désignation de l'entreprise:** EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

| Exercice du | 01/01/19 | au | 31/12/19 |
|---|---|---|---|

## COMPTE DE RESULTAT ../..

| RUBRIQUES | 2019 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| **V-Résultat opérationnel** | | 31,963,828 | | 34,274,356 |
| Produits financiers | | 197,651 | | 72,624 |
| Charges financières | 154,173 | | 106,062 | |
| **VI-Résultat financier** | | 43,477 | 33,437 | |
| **VII-Résultat ordinaire (V+VI)** | | 32,007,305 | | 34,240,918 |
| Eléments extraordinaires (produits) (*) | | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (*) | | | | |
| **VIII-Résultat extraordinaire** | | | | |
| Impôts exigibles sur résultats | 6,081,388 | | 6,625,178 | |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire | | | | |
| **IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 25,925,917 | | 27,615,740 |

**(*) A détailler sur état annexe à joindre**

## الملحق رقم (09):

EURL BRIMATEC BRIQUETERIE
DJORF OULED DERRADJ M SILA

**BON DE RECEPTION N°** 000135/2019

Fournisseur : *SARL CAPSU PLAST.BATNA*

Date : 15/12/2019

N° B.C:

du : *15/12/2019*

Mode de reglement *A Terme*

| Référence Article | Désignation | TVA | Quantité | Prix Unitaire | Montant HT |
|---|---|---|---|---|---|
| 32370001 | FEUILLARD PLAST.EP 15X0.80 POUR EM | 0,00 | 240 | 2 941,18 | 705 883,20 |
| 32370002 | FEUILLARD PLAST.EP12X0.65 POUR EM | 0,00 | 160 | 2 941,18 | 470 588,80 |

| | |
|---|---|
| TOTAL H.T | 1 176 472,00 |
| TOTAL TAXES | 0,00 |
| TIMBRE | 0,00 |
| TOTAL T.T.C | 1 176 472,00 |

ARRETE LE PRESENT BON DE RECEPTION A LA SOMME DE:

Un Million Cent Soixante Seize Mille Quatre Cent Soixante Douze DINARS

## الملحق رقم (10):

EURL BRIMATEC BRIQUETERIE
DJORF OULED DERRADJ M SILA

***BON DE RECEPTION N°*** 000015/2019

Date : 27/02/2019

Fournisseur : *GAMMA LUBRIFIANTS. BEJAIA*

N° B.C: du : *27/02/2019*

Mode de reglement *Cheque*

| Référence Article | Désignation | TVA | Quantité | Prix Unitaire | Montant HT |
|---|---|---|---|---|---|
| 38504104 | HUILE FODDA EP460. REF.00056 | 0,00 | 832 | 382,59 | 318 314,88 |
| 38451006 | CALORIS MS23.TONNELET DE 50KGS | 0,00 | 180 | 586,24 | 105 523,20 |

| | |
|---|---|
| TOTAL H.T | 423 838,08 |
| TOTAL TAXES | 0,00 |
| TIMBRE | 0,00 |
| TOTAL T.T.C | 423 838,08 |

ARRETE LE PRESENT BON DE RECEPTION A LA SOMME DE:

Quatre Cent Vingt Trois Mille Huit Cent Trente Huit DINARS et Huit CENTIMES

## الملحق رقم (11):

RC :04B0965386 -16/00 ... NIF :000 416 096 538 631...Art : 16 450 360 001

# FACTURE

N° : 059 / 19

STAOUELI Le : 01-mars-19

**Client : EURL BRIMATEC**
CITE DJORF - OULED DERRADJI
M'SILA

RC : 04 B 0562699 01/28
MF : 000 428 049 000 943
NIS 000 428 040 116 266
Art : 280 140 092 77

| Poste | Désignation | Qte | PU - HT | Montant HT | TVA | TVA |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Montage | 1 | 22 000,00 | 22 000,00 | 19% | 4 180,00 |
| 2 | Bougie Électrode d'ionisation Pour Brûleur de four CERIC | 10 | 4 900,00 | 49 000,00 | 19% | 9 310,00 |
| 3 | Pyromètre - Thermocouple TYPE K Diam 15 mm Long 900 / 300-3/4 Céramique | 5 | 24 000,00 | 120 000,00 | 19% | 22 800,00 |
| 4 | Jeu de Joint PPF 212 | 2 | 5 400,00 | 10 800,00 | 19% | 2 052,00 |
| 5 | Jeu de Ressort PPF 212 | 1 | 14 094,00 | 14 094,00 | 19% | 2 677,86 |
| | | | | | | |

| | |
|---|---|
| Montant TOTAL : | 215 894,00 |
| Montant TTC : | 256 913,86 |
| Timbre : | - |
| Somme TTC: | 256 913,86 |

SARL ATIA DISTRIBUTION INDUSTRIELLE ★ R.C.N° 16/00-0965386 B 03 ★ STAOUELI ALGER Tél. 023 39 34 46

Gise 08/19

Arrêter la présente facture à la somme de : Deux cent cinquante six mille neuf cent treize DA et 86 Cts .

Mode de Règlement

| | |
|---|---|
| | CHEQUE |
| | ESPECES |
| | VIREMENT |
| X | ATERME |

*Banque : B.A.D.R EL BIAR AGENCE N° 647 N° Compte : 003 00647 000024430080*

Adresse: 46,Lot Djillali 2 staoueli ALGER - ALGERIE
Web: www.sarl-adi.com E-Mail: adi16-sarl@hotmail.com
Fax : 023 39 34 46 - 023 39 34 26 Tél : 023 39 32 09 - 023 39 33 26 Mobil : 05 60 977 228

**الملحق رقم (12):**

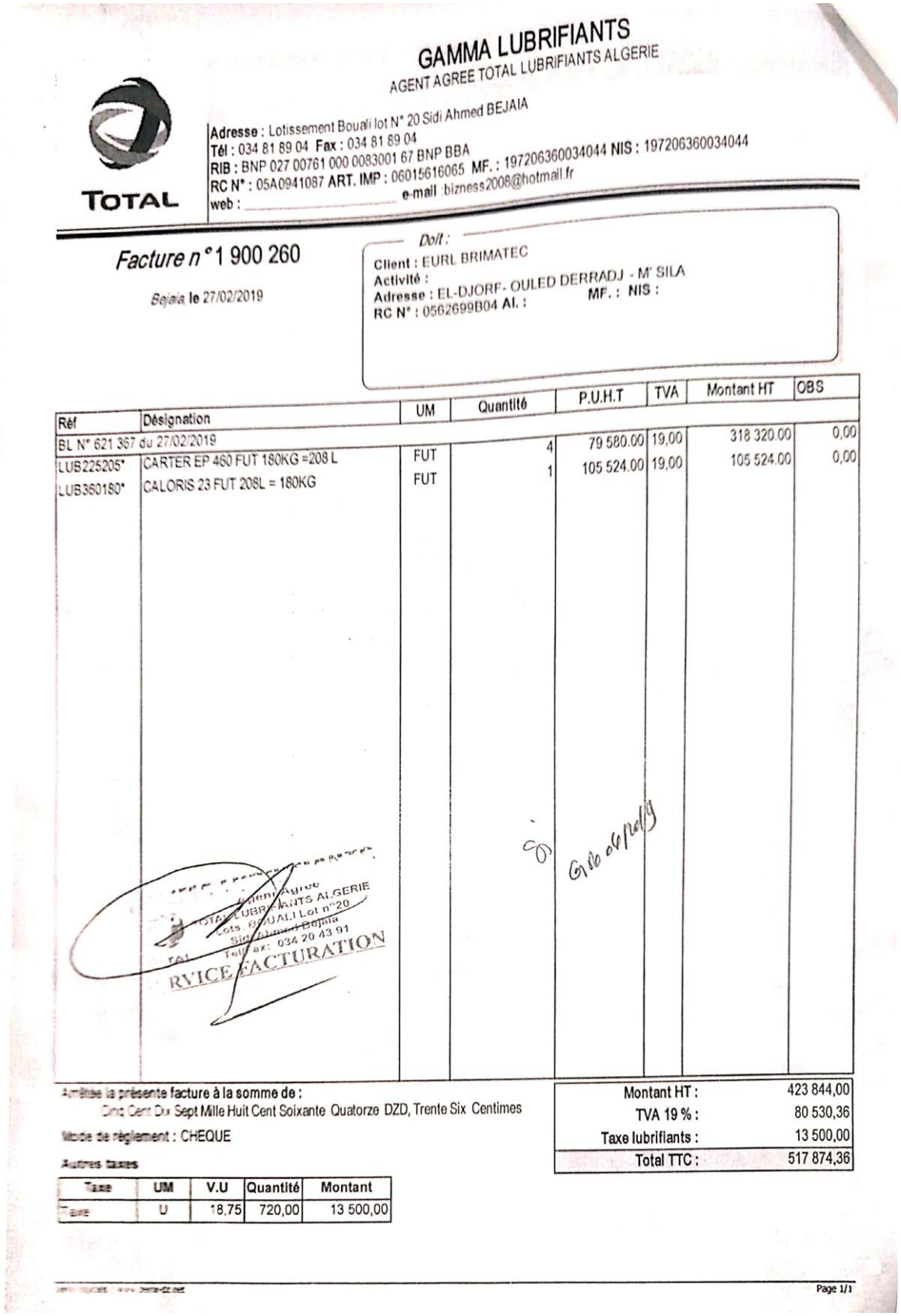

GAMMA LUBRIFIANTS
AGENT AGREE TOTAL LUBRIFIANTS ALGERIE

TOTAL

Adresse : Lotissement Bouali lot N° 20 Sidi Ahmed BEJAIA
Tél : 034 81 89 04 Fax : 034 81 89 04
RIB : BNP 027 00761 000 0083001 67 BNP BBA
RC N° : 05A0941087 ART. IMP : 06015616065 MF. : 197206360034044 NIS : 197206360034044
web : e-mail :bizness2008@hotmail.fr

Facture n° 1 900 260

Bejaia le 27/02/2019

Doit :
Client : EURL BRIMATEC
Activité :
Adresse : EL-DJORF- OULED DERRADJ - M' SILA
RC N° : 0562699B04 AI. : MF. : NIS :

| Réf | Désignation | UM | Quantité | P.U.H.T | TVA | Montant HT | OBS |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BL N° 621 367 du 27/02/2019 | | | | | | | |
| LUB225205* | CARTER EP 460 FUT 180KG =208 L | FUT | 4 | 79 580.00 | 19,00 | 318 320.00 | 0,00 |
| LUB360180* | CALORIS 23 FUT 208L = 180KG | FUT | 1 | 105 524.00 | 19,00 | 105 524.00 | 0,00 |

Agent Agréé
TOTAL LUBRIFIANTS ALGERIE
Sots BOUALI Lot n°20
Sidi Ahmed Bejaia
Tel/Fax : 034 20 43 91
SERVICE FACTURATION

Arrêtée la présente facture à la somme de :
Dnc Cent Dix Sept Mille Huit Cent Soixante Quatorze DZD, Trente Six Centimes

Mode de règlement : CHEQUE

| | |
|---|---|
| Montant HT : | 423 844,00 |
| TVA 19 % : | 80 530,36 |
| Taxe lubrifiants : | 13 500,00 |
| Total TTC : | 517 874,36 |

Autres taxes

| Taxe | UM | V.U | Quantité | Montant |
|---|---|---|---|---|
| Taxe | U | 18,75 | 720,00 | 13 500,00 |

Page 1/1

**الملحق رقم (13):**

**SARL TAMPON PLAST**

**FABRICATION ARTICLE EN PLASTIQUE**

N° COMPTE 004 00356 4000016078 97 (CPA)
N° COMPTE 029 00603 220000178195 (TRUST)
ID Fiscal : 0012 0501 90003 65
Article : 05 7159 01118
Rc : 05/00 - 0224441 B 12

DOIT : EURL BRIMATEC
ADRESSE: OULED DERRADJ
W - M'SILA
R.C.N : 0562699 B 04
N FISCAL : 000428049000943
N ARTICLE : 28040353261

## FACTURE N°: 263/2019

| Code article | DESIGNATION | REF | QUANTITE | P.U / H.T | MONTANT H.T |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | FEUILLARD | 15X0,75 | 240 | 2 941,18 | 705 883,20 |
| 2 | FEUILLARD | 12X0,65 | 160 | 2 941,18 | 470 588,80 |
| | | | | | |

| | |
|---|---|
| TOTAL HT | 1 176 472,00 |
| TVA 19% | 223 529,68 |
| TOTAL TTC | 1 400 001,68 |

**UN MILLION QUATRE CENT MILLE UN DA ET SOIXANTE-HUIT CTS** 15/12/2019

***MODE DE PAIEMENT : CH N°***

BATNA LE: 15/12/2019
Chef Service Commercial

**SARL TAMPON PLAST**
Siège social : Zone Industrielle Kechida - BATNA - ALGERIE -
TEL : 033 22 25 83 Fax : 033 22 25 82
e-mail : tamponplast@yahoo.fr

*Service Commercial*
*SARL TAMPON PLAST*

**الملحق رقم (14):**

# EURL BRIMATEC

*Siège Social : El- Djorf Commune d'ouled Derradj Wilaya de M'sila*
*Tél :035 39 84 28 Fax: 035 39 84 30 E-mail: brimatec2010@gmail.com*

**Capital Social de 465 000 000 DA**

RC : 04 B0562699
ART : 28040353261
NIS : 000428040116266
NIF : 000428049000943
RIB: 00400315400350561145 CPA M'SILA

## Facture

**Client**

Code Client :
Nom Client : AMROUN ABDELGHAFOUR
Activité : ETC / A DIFFERENTS STADES
Adresse : CITE 89 TIZI N'BECHAR SETIF

R.C : 12A0497171
Article : 1938 0318 011
M.F : 198919020147818
N.I.S. :

| N° Facture | Date | Votre Commande | Mode Règlement | Page |
|---|---|---|---|---|
| 03663/2019 | 25/12/2019 | | Chèque | 1/1 |

| Référence | Désignation du Produit | Quantité | P.U. HT | % T.V.A. | Total HT |
|---|---|---|---|---|---|
| 04T | BRIQUE CREUSE 04 TROUS C | 9280 | 10.24 | 19 | 95,027.20 |

EURL BRIMATEC
EL DJORF OULED DERRADJ - M'SILA
R.C N° 04 B 0562699-00/28
TEL: 035.39.84.28
FAX: 035.39.84.30
SERVICE COMMERCIAL

| | |
|---|---|
| Total H.T. | 95,027.20 |
| Total T.V.A. | 18,055.16 |
| Total T.T.C. | 113,082.36 |

Arrêté la Présente Facture a la Somme de :

Cent Treize Mille Quatre-Vingt Deux D.A. 36 CTS

**الملحق رقم (15):**

# EURL BRIMATEC

*Siège Social : El- Djorf Commune d'ouled Derradj Wilaya de M'sila*
*Tél :035 39 84 28 Fax: 035 39 84 30 E-mail: brimatec2010@gmail.com*

**Capital Social de 465 000 000 DA**

**RC** : 04 B0562699
**ART** : 28040353261
**NIS** : 000428040116266
**NIF** : 000428049000943
RIB: 00400315400350561145 CPA M'SILA

## Facture

**Client**

Code Client :
Nom Client : DJAHEL AZDINE
Activité : ETC / • DIFFIRENTS STADES
Adresse : COOP MED BOUDIAF 16LOTS M'SILA

R.C : 06A2840911
Article : 2801 3502 084
M.F : 196028090008341
N.I.S. :

| N° Facture | Date | Votre Commande | Mode Réglement | Page |
|---|---|---|---|---|
| 00016/2019 | 02/01/2019 | | Espèce | 1/1 |

| Référence | Désignation du Produit | Quantité | P.U. HT | % T.V.A. | Total HT |
|---|---|---|---|---|---|
| 12T | BRIQUE CREUSE 12 TROUS C | 4640 | 16.81 | 19 | 77,998.40 |

EURL BRIMATEC
EL DJORF OULED DERRADJ - W.M'SILA
R.C N° 04 B 0562699-00/28
TEL: 035.39.84.28
FAX: 035.39.84.30
SERVICE COMMERCIAL

| | |
|---|---|
| Total H.T. | 77,998.40 |
| Total T.V.A. | 14,819.70 |
| Timbre | 927.00 |
| Total T.T.C. | 93,745.10 |

Arrêté la Présente Facture a la Somme de :

Quatre-Vingt Treize Mille Sept Cent Quarante Cinq D.A. 10 CTS

**الملحق رقم (16):**

# EURL BRIMATEC

*Siège Social : El- Djorf Commune d'ouled Derradj Wilaya de M'sila*
*Tél :035 39 84 28 Fax: 035 39 84 30 E-mail: brimatec2010@gmail.com*

**Capital Social de 465 000 000 DA**

**RC** : 04 B0562699
**ART** : 28040353261
**NIS** : 000428040116266
**NIF** : 000428049000943
RIB: 00400315400350561145 CPA M'SILA

## Facture

**Client**

Code Client :
Nom Client : SARL SEDEF CONSTRUCTION
Activité : ETC / - DIFFIRENTS STADES
Adresse : ALI MANDJLI APC KHROUB CONSTANTINE

R.C : 16B0071473
Article : 2506 6717 075
M.F : 001625007147311
N.I.S. :

| N° Facture | Date | Votre Commande | Mode Règlement | Page |
|---|---|---|---|---|
| 00791/2019 | 21/03/2019 | | Chèque | 1/1 |

| Référence | Désignation du Produit | Quantité | P.U. HT | % T.V.A. | Total HT |
|---|---|---|---|---|---|
| 08T | BRIQUE CREUSE 08 TROUS C | 7040 | 11.76 | 19 | 82,790.40 |

EURL BRIMATEC
EL DJORF OULED DERRADJ - M'SILA
R.C N° 04 B 2506000-00123
TEL: 035.39.84.28
FAX: 035.39.84.30
SERVICE COMMERCIAL

| | |
|---|---|
| Total H.T. | 82,790.40 |
| Total T.V.A. | 15,730.18 |
| Total T.T.C. | 98,520.58 |

**Arrêté la Présente Facture a la Somme de :**

**Quatre-Vingt Dix Huit Mille Cinq Cent Vingt D.A. 58 CTS**

## الملحق رقم (17):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم المالية والمحاسبة

جامعة المسيلة - محمد بوضياف -
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../.....

المسيلة في:.....

إلى السيد: .....

.....

**الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.**

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: ...العلوم المالية والمحاسبة.... تخصص :...محاسبة وتدقيق.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

**الطلبة:**

| الرقم | الاسم واللقب | رقم بطاقة الطالب | رقم ب.ت.و/ ر.س | الإمضاء |
|---|---|---|---|---|
| 01 | فطروني حسام الدين | 2015350%0886 | 20033680 | |
| 02 | عيشاوي علي | 199637 3313 | 23784612 | |

عنوان المذكرة: أهمية التحليل الخاطئ في اتخاذ القرارات عن محافظ ارصدة بالبنك

| المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء ) | هيئة التربص (الإمضاء والختم) | رئيس القسم (الإمضاء والختم) |
|---|---|---|
| د. عربوة معاد | EURL BRIMATEC م ذ ش و ذ م م بريماتك 28000 QULED DERRADJ W.M'SILA | رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبية، د. ثمان مصطفى أستاذ محاضر |